مقتطف الصحف الصهيونية

الأربعاء 15 شباط 2023

أبرزعناوين الصحف

هآرتس:

- تحقيق صحفي دولي بمشاركة هآرتس حول مجموعة من الإسرائيليين الذي يخلقون الفوضى والتزوير ونشر الأخبار الكاذبة في دول عديدة بالعالم.

- خطة سموتريش في وزارة الأمن: منع البناء الفلسطيني في المنطقة (ج) ونقل الإدارة المدنية من الجيش الى مكتبه

- قسم اليهود في الشباك يجمع معلومات حول نشطاء اليسار الذين يعارضون سياسة نتنياهو اتجاه القضاء

- المحلل العسكري عموس هرئيل يكتب: نتنياهو فضل إرضاء سموتريش وبن غفير على إرضاء الولايات المتحدة

- افتتاحية الصحيفة: بن غفير استفزازي غير مسؤول ولا يملك المهارات وسيشعل المنطقة

معاريف:

- يبحثون عن الحل الوسط للتوصل للأزمة القضائية

- وزير القضاء السابق دان مريدور: الإصلاح القضائي خطة لمجموعة من المهووسين

- التنديد الدولي غير المسبوق بقرار الحكومة الإسرائيلية شرعنة البؤر الاستيطانية لم يؤثر على الصهيونية الدينية

- تحصين محطات الحافلات في القدس خوفا من العمليات

يديعوت احرونوت:

- رؤساء البنوك خلال لقاء وزير المالية: الانقلاب على القضاء يشكل خطرا على الاقتصاد

- قاضٍ سابق في المحكمة العليا البروفسور اليكين روبينشتين: هذا ليس اصلاحا وانما دكتاتورية

- هرتسوغ يلتقي مع رؤساء المعارضة لإيجاد حل وسط للانقلاب على القضاء

- الهيئة العامة في الكنيست ستصوت على قانون درعي 2 الذي سيجيز له العودة الى الوزارة

- المستشار القانوني للجنة القانون والدستور: مثل هذا الأمر (قانون درعي) لم يحدث في أي دولة في العالم

- سيتم التصويت على قانون سحب الجنسية والإقامة وابعاد عائلات منفذي العمليات

- الليكود يقدم شكوى ضد رئيس الحكومة السابق أولمرت لدعوته الى العصيان المدني

- أولاد صغار ينفذون العمليات في القدس بسبب "مواقع التواصل"

- التنديد العالمي بشرعنة البؤر الاستيطانية لا يؤثر على الحكومة: كتلة الصهيونية الدينية تعقد اجتماعها في بؤرة استيطانية

- سموتريش: سيتم إزالة القيود عن الاستيطان وسيتم بناء 9600 وحدة استيطانية

- وزير الخارجية التركي لنظيره الإسرائيلي: توسيع البناء الاستيطاني قد يضر بالعلاقات بين البلدين

تايمز أوف اسرائيل:

. بن غفير ينفي أن ضم شرطة الحدود إلى الحرس الوطني سيخلق جيشا خاصا

.واشنطن والقوى الأوروبية تصدران إدانة مشتركة لخطط الاستيطان الإسرائيلية

.الفلسطينيون يعدون قرارا لمجلس الأمن ينتقد خطط الاستيطان الإسرائيلية

* * *

عين على العدو الأربعاء 15-2-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو" :**قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 20 مطلوباً فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية."
- **قناة كان العبرية :**حذر قادة الأسرى الأمنيين من أن الخطوات التي يتخذها وزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير" ضدهم ستؤدي إلى تصعيد خارج السجون أيضاً، وحمّلوا الوزير "بن غفير" المسؤولية عن أي سفك للدماء، وكتبوا في رسالتهم أن من قرر نقل المعركة خارج أسوار السجن سيواجهها في القدس والضفة وقطاع غزة.
- **قناة كان العبرية :**منفذ عملية شعفاط البالغ من العمر 13 عاماً اعترف بأنه خطط للعملية بنفسه، وقال: "شاهدت مقاطع فيديو لجنود يضربوننا، أخذت سكيناً من المنزل ووصلت إلى الحاجز بهدف طعن جنود."
- **موقع والا العبري :**تجري السلطة الفلسطينية اتصالات مع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل طرح تصويت ضد قرارات الكابينت بشأن البناء في المستوطنات – هذا ما قاله مسؤولون "إسرائيليون" وأمريكيون كبار – كما يقدر "مسؤولون إسرائيليون" أن السلطة ستنجح على الأرجح في تجنيد 9 من أعضاء مجلس الأمن للتصويت، وبحسبهم فإن سفير "إسرائيل" لدى الأمم المتحدة "جلعاد إردان" ومسؤولين كبارا آخرين في وزارة الخارجية على اتصال بالإدارة الأمريكية للتأكد من أن الولايات المتحدة ستستخدم حق النقض الفيتو ضد أي قرار يُطرح للتصويت.
- **معاريف :**يعتزم القائم بأعمال وزير الداخلية "ميخائيل ملكيئيلي" دراسة سحب الإقامة من والد منفذ عملية راموت حسين قراقع.
- **مكورريشون :**يبدو أن "إسرائيل" تنجر نحو مزيد من التصعيد مع الجانب الفلسطيني، والحديث هنا يتركز على قطاع غزة، لأن حماس والجهاد لا يمكنهما الصمت على ما يجري في الضفة والقدس، العمليات الأخيرة، وتزايد إطلاق الصواريخ من غزة ما هي إلا البداية، خاصة مع قرب شهر رمضان.
- **القناة 12 العبرية :**مسؤول أمني يحذر: "السلوك غير المسؤول من قبل الحكومة في شرق القدس، قد يؤدي لإشعال الوضع مع غـزة."
- **"ماندي ريزل :"**اعتقلت الشرطة أمس 4 من سكان شرق القدس بتهمة التحريض وتمجيد منفذي العمليات ومنظمة حماس، خلال مقابلة لهم على قناة كان العبرية قام اثنان منهم يبلغان من العمر

15 عاماً من سكان الطور بتمجيد خيري علقم وقال أحدهما إنه يريد أن يكون "شهيداً" وتمنى للمراسل الذي يجري المقبلة معهما الموت.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **موقع والا العبري** :الجيش الأمريكي: "حوالي الساعة 02:30 أسقطنا مسيرة إيرانية كانت تتجسس على القاعدة الأمريكية في شمال شرق سوريا."
- **موقع والا العبري** :أصدر وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا بياناً مشتركاً أكدوا أنهم "منزعجين بشدة" من قرار الكابينت المضي قدماً في بناء 10 آلاف وحدة استيطانية في الضفة، وشرعنة 9 بؤر استيطانية.
- **القناة 12 العبرية** :المخابرات النرويجية: "لأول مرة منذ 30 عاماً، سفن وغواصات الأسطول الشمالي الروسي تحمل أسلحة نووية تكتيكية."
- **القناة 12 العبرية** :وزير الخارجية التركي: "نريد أن يكون هناك سلام في منطقتنا، ونتخذ خطوات لتعزيز العلاقات مع إسرائيل."
- **قناة كان العبرية"** :البعثة الطبية الإسرائيلية التي أرسلت إلى تركيا، تعود اليوم إلى إسرائيل، بعد أسبوع من عملها في تقديم المساعدة لمنكوبي الزلزال."

الشأن الداخلي:

- **موقع والا العبري"** :قوات الأمن" تحاول منذ صباح اليوم إخلاء كرم في بؤرة للمستوطنين بمنطقة "شيلو"، على الرغم من مطالبة الوزير "بتسلئيل سموتريتش" بمنع الإخلاء، بعض المستوطنين تعلقوا على الأشجار لمنع اعتقالهم ووقف الإخلاء.
- **القناة 13 العبرية** :خلافات جرت بين الوزير "سموتريتش" والوزير "غالانت" حول إخلاء الكرم في منطقة "شيلو"، "سموتريتش" بموجب صلاحياته أصدر أمراً كتابياً بوقف الإخلاء وعدم تنفيذه لحين إجراء مناقشة حول الأمر، لكن الأخير أمر بتنفيذ الإخلاء دون أي اعتبار لـ "سموتريتش."
- **يديعوت أحرونوت"** :بن غفير" اتفق مع "نتنياهو" أن كل مستوطن يقتل بسبب عمليات فلسطينية، سيتم شرعنة بؤرة استيطانية عنه، وكان قرار الكابينت شرعنة 9 بؤر استيطانية، بمثابة تنفيذ للاتفاق بعد مقتل 9 مستوطنين في العمليات التي سبقت اجتماع الكابينت.

- **موقع والا العبري** :مسؤولون في المنظومة الأمنية: "التحريض المستمر والتصريحات والتهديدات من قبل السياسيين، بمن فيهم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، تزيد من حالة الضغط على سكان شرق القدس، الأمر الذي يزيد من فرص وقوع عمليات وتدهور الوضع."
- **موقع القناة 7** :سيوافق المجلس الأعلى للتخطيط والبناء في الإدارة المدنية قريباً على بناء 7032 وحدة استيطانية في جميع مستوطنات الضفة من أصل 9409 وحدة تم إقرارها، منها 1100 في "معاليه أدوميم"، و600 في "تل تصيون"، و500 في "غفعات زئيف"، و400 في "كدوميم."
- **إذاعة جيش العدو** :بعد عملية الدهس الصعبة في القدس: "اتفقت بلدية القدس مع مكتب رئيس الوزراء على تحصين فوري لـ 300 محطة حافلات في المدينة – ولاحقاً سيتم تحصين 700 محطة أخرى."
- **هآرتس** :مصادر في "الشرطة الإسرائيلية": "الدائرة اليهودية في جهاز الأمن العام الشاباك وسعت في الشهر الأخير، عملياتها ضد نشطاء يساريين ينشطون في الاحتجاجات المناهضة لخطة إضعاف جهاز القضاء والاستعدادات لتنظيمها، والتحريض ضد وزراء كبار في الحكومة الإسرائيلية."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"موران أوزولاي"-يديعوت"** :الحلقة الأضعف في الحكومة هي بن غفير، لقد رسم معياراً ضخماً من التوقعات للتعامل مع العمليات والأمن الشخصي، وحالياً العمليات تتزايد والرد الإسرائيلي ضعيف ومتراخٍ – لن يتمكن بن غفير من الاستمرار في هذا النموذج لفترة أطول، فإما أن تغير إسرائيل سياستها بشكل دراماتيكي أو يضطر إلى تفجير كل شيء."
- **"إيتمار بن غفير"** :"أقول للأمريكيين والأوروبيين، بأن شرعنة 9 مستوطنات هو أمر جميل، ولكن هذا ليس كافيا، نحن نريد شرعنة بؤر أكثر بكثير."
- **"إيتمار بن غفير"** :"أنا مُصِر على الاستمرار في تقليص أوضاع الأسرى إلى الحد الأدنى، القتلة لا يستحقون الرفاهية، لقد بدأنا وأعتزم الاستمرار في تقليص ظروفهم ولن تردعني التهديدات، بل تزيدني إيمانا برأيي بأننا بحاجة إلى إعادة النظام واستعادة سيادتنا في السجون."
- **وزير خارجية العدو "إيلي كوهين"** :"التقيت قبل قليل بالرئيس التركي أردوغان، وأعربت عن تعازيّ بالكارثة وأكدت التزام إسرائيل بمواصلة تقديم الدعم، كما طرحت موضوع الأسرى الإسرائيليين المحتجزين لدى منظمة حماس في غزة، وتحدثنا عن محاربة البرنامج النووي الإيراني."

* * *

مقالات

i24news: إسرائيل بين مطرقة واشنطن وسِندان موسكو

الحرب في أوكرانيا تتطلب من إسرائيل اتخاذ موقف حاسم منها والذي لم تتخذه بعد بسبب علاقاتها القوية مع واشنطن وموسكو

بين مطرقة تحالفها الاستراتيجي والتاريخي مع واشنطن وبين سندان رغبتها في الحفاظ على علاقة جيدة مع روسيا الجارة الجديدة والتي باتت تحكم الأجواء السورية، تناور إسرائيل في محاولة منها للتملص من ضرورة ابداء موقف في الحرب الأوكرانية . والمناورة بدأت في محاولات، ولدت ميتة، من قبل رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت للعب دور الوسيط بين كييف وموسكو، واستمرت بالموافقة على امداد كييف بخوذ ومساعدات إنسانية وانتهت باستعداد حكومة نتنياهو التفكير في تقديم أسلحة دفاعية لكييف، أسلحة لا يمكن لها ان تغير مسار الحرب او تشكل تهديد على الأمن الروسي .

رئيس المعارضة الحالي يائير لبيد وخلال توليه الحكومة الإسرائيلية في الاشهر الأخيرة من العام الماضي حاول الخروج عن خط الحياد التقليدي لإسرائيل عبر التنديد بحرب روسيا والتأكيد على ان إسرائيل جزء من المحور الغربي الليبرالي، الا ان اقطاب المنظومة الأمنية كانوا له بالمرصاد لضمان عدم انتقال الأقوال الى الأفعال .

وصول سوريا عسكريا عام 2015 الى الشرق الأوسط عبر بوابة الحرب الأهلية السورية اضطر الحكومات الإسرائيلية وتحديدا رئيس الوزراء نتنياهو، للمرة الأولى منذ ستينات القرن الماضي، للمناورة بين الدولة العظمى الأولى في العالم وبين القيصر الذي يسعى لإعادة امجاد الدب الأحمر. فإسرائيل التي كانت دائما عضو أساسي في المحور الأمريكي، ككثير من دول المنطقة قرأت التحول في خارطة التوازنات الدولية وانتقال العالم الى مرحلة زعزعة مبدأ القطب الواحد. الحكومات الاسرائيلية لم تتجاهل صعود الصين، رغم رضوخها لابتزازات واشنطن فيما يتعلق بالبعد الاستراتيجي في علاقاتها الاقتصادية مع بكين، أصرت على إقامة حد ادنى من العلاقة الاقتصادية الغير تكنولوجية مع المارد الشيوعي الأسيوي .

لكن العلاقة مع روسيا مختلفة، فالرضوخ الى ضغط واشنطن في سياق الصين أفقد الاقتصاد الإسرائيلي عدة مليارات او عدة عشرات من المليارات، لكن الرضوخ الى الضغط الأمريكي بشأن روسيا كان سيعني فقدان إسرائيل لحرية الحركة العسكرية في سوريا ولتهديد أمنها القومي تهديدا مباشرا على المستوى التكتيكي، عبر

تأزيم الوضع الميداني في سوريا، وعلى المستوى الاستراتيجي، عبر اصطفاف إسرائيل بشكل واحد في معسكر العداء لروسيا مع ما يعنيه الأمر ، من تحول في المعدات المسموح للجيش السوري استخدامها في روسيا وربما تغيير سياسة روسيا كليا تجاه إسرائيل وصولا الى حلف دفاع مشترك بين موسكو وطهران الامر الذي من شأنه إزالة الخيار العسكري الاسرائيلي ضد ايران عن طاولة الخيارات .

نتنياهو يعود مجددا للعب دور الوسيط، او للادعاء بأنه يريد لعب دور الوسيط، في تكرار لمحاولات خصمه نفتالي بينيت التهرب من ضرورة اتخاذ موقف في هذه الحرب، أملا منه ان تُحسم هذه الحرب، او أن يصحو الغرب من تبعيته لواشنطن، او ان ينشغل بايدن في أزماته الداخلية او أن تتغير الإدارة في البيت الأبيض .

والى حين يحصل أي من هذه السيناريوهات يصلي الاسرائيليون الا يدخلهم حيادهم هذا في مواجهة مع الإدارة الديمقراطية في البيت الأبيض، في وقت تنتظر إسرائيل من الولايات المتحدة موقف لا غبار عليه في حال استمرت ايران في سباقها نحو النووي، فالملف النووي الإيراني حاولت الإدارة الديمقراطية الأخيرة ، إدارة أوباما مساومة إسرائيل عليه بالملف الفلسطيني، ملف يحاول شركاء نتنياهو اليمينيون ، الإمساك بنتنياهو من خلاله كرهينة لتخليصه من محاكمته الشخصية في ملفات فساده. فبين بوتين وزلينسكي، وبايدن وبن جفير وملفات فساد ومحاكمة يجد نفسه نتنياهو مضطر على استخدام مهاراته البهلوانية السياسية، بهلوانية ساعدته على تجاوز كافة خصومه لقرابة عقد ونصف من الزمن، فهل تساعده على تجاوز عام من حرب يعتقد الاسرائيليون انه لا ناقة لهم فيها ولا جمل .

* * *

i24NEWS: وزير الخارجية الإسرائيلية ناقش مع اردوغان إمكانية تصدير الغاز الإسرائيلي عن طريق تركيا

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي زار موسكو مؤخرا اجتمع خلالها مع الرئيس اردوغان

ناقش وزير الخارجية الإسرائيلي ايلي كوهين مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال اجتماعه معه إمكانية تصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عن طريق تركيا . وبحسب هيئة البث الرسمية "كان" طرح الموضوع تحديدا من جانب المسؤولين الأتراك .

وزير الخارجية تشاويش مولود اوغلو قال:"نحن معنيون بالتعاون في مجال الغاز، في الفترة التي تبحث بها أوروبا عن بدائل للغاز الروسي. يوجد لدينا منشآت ونحن يمكننا مساعدتكم بتصدير غازكم إلى أوروبا" كوهين من جانبه لم يستبعد الامكانية ورد أنه ستتم دراسة الموضوع .

هذا الطلب مطروح منذ عدة سنوات، وطرح مجددا بفضل تحسن العلاقات بين البلدين والتي دفعها الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ خلال فترة حكومة بينيت-لابيد، والتي تجنبت مناقشة الأمر بالأحرى. حاليا، مع الحكومة الجديدة، الأتراك يفحصون إن كان من الممكن التوصل الى اتفاق بشأن الموضوع .

* * *

i24news: خاص لـ i24NEWS: الرئيسة السابقة للمحكمة العليا في إسرائيل تنتقد الإصلاحات القضائية المقترحة

وقالت دوريت بينيش، لـi24NEWS ، إن "هذا الإصلاح لا علاقة له بالقضاء من وجهة نظري، هذا إصلاح للنظام"

دافعت دوريت بينيش، الرئيسة السابقة للمحكمة العليا في إسرائيل، في مقابلة خاصة معi24NEWS ، عن المحكمة وانتقدت الإصلاحات المقترحة حاليا، موضحة "أين يمكن أن يكون حل وسط وأين لا يمكن تقديم تنازلات"، كما حذرت من التأثير داخل إسرائيل وكذلك خارجه إذا تم الإصلاح القضائي كما هو مخطط له الآن .

وقالت دوريت بينيش، لـi24NEWS ، إن "هذا الإصلاح لا علاقة له بالقضاء من وجهة نظري، هذا إصلاح للنظام"، مضيفة أنه "يجب تجميد أي تشريع قبل أن تبدأ أي مفاوضات لمناقشة التسوية بين الجانبين"، وأشارت إلى أن "الحكومة تريد أن تحكم المحكمة، وهذه ديكتاتورية - عندما تتخذ الحكومة القرار، من سيراجعها، وكيف ستتم مراجعتها؟." وقالت دوريت بينيش، في هذا السياق، "أنا قلقة حقا"، وأكدت أن " هناك عناصر معينة لا يمكننا قبولها، مثل بند التجاوز، وهو غير ديمقراطي".

وكان وزير العدل الإسرائيلي ياريف ليفين، قد أعلن في الشهر الماضي، عن برنامج إصلاح يتضمن "بند عدم التقيد"، والذي يسمح لأعضاء البرلمان بالتصويت لإلغاء قرارات المحكمة العليا . وستسمح الإصلاحات المقترحة حاليا للبرلمان إلغاء قرار المحكمة العليا بأغلبية بسيطة، في إسرائيل، التي ليس لديها دستور، تتمتع المحكمة العليا حاليًا بسلطة إلغاء القوانين التي تعتبرها تمييزية. لكن البعض داخل الحكومة الجديدة

يقولون إن السلطة القضائية راكمت الكثير من الصلاحيات، ويسعون إلى تنفيذ "بند التجاوز" - السماح للبرلمان بإعادة العمل بالقوانين التي ألغتها المحاكم.

* * *

i24news: إسرائيل في رسالة للولايات المتحدة: لن يتم تشريع المزيد من البؤر الاستيطانية الا في حال وقوع عمليات

وأشار التقرير ان الضغوطات الأمريكية كانت أدت الى خفض عدد البؤر التي كان من المفترض المصادقة عليها

على خلفية قرار الكابينيت تشريع بؤر استيطانية وتعزيز البناء في المستوطنات، قام مسؤولون إسرائيليون ببعث رسالة الى الولايات المتحدة مفادها أنه لن يتم دفع المزيد من الخطوات المشابهة خلال الفترة القريبة. مع ذلك بحسب القناة "13"، فإنه وفقا لهؤلاء المسؤولين، الأمر يتعلق بالوضع الأمني وبأن وقوع عمليات خطيرة أخرى من الممكن أن يغير القرار . وبحسب القناة، في إسرائيل يقدرون أن الفلسطينيين سيقدمون قرارا ضد إسرائيل للمصادقة عليه في مجلس الأمن، أيضا المسؤولين الفلسطينيين يؤكدون وجود نية من هذا القبيل. وبعث السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة جلعاد أردان رسالة الى مجلس الأمن الدولي مساء اليوم بعد العمليات في القدس .

ويشار إلى أنه منذ البداية كان الكابينيت سيصادق على 14 بؤرة استيطانية، لكن بعد الحديث مع الأمريكيين تقرر المصادقة على تسعة فقط، الولايات المتحدة أصرت على خفض غدد البؤر الاستيطانية وعلى أنه يجب أن تكون مقامة منذ سنوات كثيرة وليست تلك المنعزلة .

وعلى صعيد متصل، أدان وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا في بيان مشترك اليوم الثلاثاء، قرار الكابينيت الإسرائيلي على توسيع المستوطنات وتشريع تسعة بؤر استيطانية في الضفة الغربية وبناء ما يقرب من 10000 وحدة استيطانية سكنية .

* * *

تايمز أوف إسرائيل: بن غفير ينفي أن ضم شرطة الحدود إلى الحرس الوطني سيخلق جيشا خاصا

وزير الأمن القومي يقول إن الخطوة المخطط لها تهدف إلى تعزيز الشرطة، رافضا تأكيدات المنتقدين بأنه يسعى لبناء ميليشيا تكون مسؤولة أمام وزارته

بقلم كاري كيلر-لين

رفض وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير يوم الإثنين تحذيرات مسؤولي المعارضة والدفاع، مؤكدا أنه "لا يحاول إنشاء جيش خاص" من خلال خطته لتغيير وضع شرطة حرس الحدود داخل المؤسسة الأمنية. وقال الوزير اليميني المتطرف إن خطته لضم القوة إلى الحرس الوطني الذي من المخطط إنشاؤه ستكمل بدلا من ذلك القوى العاملة في المناطق التي فيها وجود قليل للشرطة، مثل منطقة النقب الجنوبي. وقال بن غفير في يناير إن الحرس الوطني سيخضع لقيادة المفوض العام للشرطة كوبي شبتاي، ولن يكون تحت سلطته المباشرة كما هو مقترح في الاتفاق الائتلافي الذي وقّع عليه "عوتسما يهوديت" في ديسمبر. ومع ذلك، يدفع بن غفير حاليا بتشريع مثير للجدل لجعل المفوض العام للشرطة تابعا رسميا لوزير الأمن القومي.

أكد بن غفير لتايمز أوف إسرائيل يوم الإثنين أنه لا يزال يخطط لدمج كامل حرس الحدود في الحرس الوطني الجديد، كجزء من حملة لتعزيز القوة الشرطية لمؤسسة تعاني من نقص في القوى العاملة، على الرغم من أنه لم يتضح كيف ستحقق هذه الخطوة هذا الهدف. وسيشمل ذلك ضم وحدات شرطة حرس الحدود المنتشرة حاليا في الضفة الغربية تحت قيادة العمليات العسكرية ما وراء الخط الأخضر، وداخل إسرائيل، إلى عمليات الحرس الوطني.

حذر أعضاء في المعارضة السياسية ومؤسسة الدفاع من إعطاء بن غفير السيطرة على حرس الحدود، مؤكدين أنه قد يستخدمها لبناء ميليشيا تكون مسؤولة مباشرة أمام مكتبه الوزاري، وليس أمام الجيش الإسرائيلي أو سلاسل قيادة الشرطة. وفي وقت سابق من هذا العام ، حذر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي آنذاك، أفيف كوخافي، من أن إزالة وحدات شرطة حرس الحدود من أدوارها في الضفة الغربية سيجبر الجيش الإسرائيلي على الاعتماد بشكل أكبر على قوات الاحتياط كبديل. في حين أن شرطة حرس الحدود تلعب بالفعل دورا في حراسة حدود الدولة، فإنها تشارك أيضا في قائمة متنوعة من المهام، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، ومكافحة الشغب والعمل السري. وهي رسميا جزء من الشرطة وتخضع في النهاية لسلطة المفوض العام للشرطة، على الرغم من أن أجزاء منها تقع تحت قيادة العمليات العسكرية. وينطوي جزء كبير من عمل حرس الحدود على العمل الشرطي في صفوف الفلسطينيين، مما يثير المزيد من المخاوف بشأن خضوع القوة لسيطرة زعيم حزب عوتسما يهوديت اليميني المتطرف.

لم ينشر بن غفير بعد معلومات مفصلة عن ميزانية الحرس الوطني المخطط لها، أو هيكل القيادة، أو مناطق محددة من السلطة، أو القدرات المنشودة. وضغط بن غفير من أجل الحصول على سلطات موسعة كجزء

من وزارة الأمن القومي (الأمن الداخلي سابقا)، بالإضافة إلى الضغط من أجل تغيير هيكل القيادة مقابل وزير الشرطة، فإنه يريد أيضا أن يمنح نفسه صلاحيات واسعة لوضع سياسة بشأن التحقيقات والنيابة العامة للشرطة. واعترض مكتب النائبة العامة على هذه المقترحات بدعوى إن ذلك سيقوض استقلالية الشرطة. واستؤنفت مناقشة هذه المقترحات في لجنة برلمانية في أوائل فبراير.

في ديسمبر، نجح الائتلاف الجديد بصعوبة بتمرير قانون يحدد تبعية الشرطة الإسرائيلية للحكومة، وألصق في القانون الفهم بأن وزير الأمن القومي يمكنه وضع السياسة العامة للقوة. وقدم بن غفير في يناير إطار عمل للحرس الوطني، والذي كان له بعض الخصائص المماثلة للترتيب الذي اقترحه سلفه، وزير الأمن الداخلي السابق عومر بارليف، ورئيس الوزراء آنذاك نفتالي بينيت. ومع ذلك، فإن الخطة السابقة شهدت عمل شرطة الحدود جنبا إلى جنب مع الحرس الوطني، وليس كجزء منه.

وافق بارليف وبينيت على خطة لإنشاء "حرس إسرائيلي" يتألف من عناصر في الخدمة الفعلية وعناصر احتياط ومتطوعين مدربين من قبل متخصصين في شرطة حرس الحدود. منذ الإعلان في يونيو الماضي، واجهت الفكرة صعوبة في العثور على مؤيدين لها.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الفلسطينيون يعدون قرار لمجلس الأمن ينتقد خطط الاستيطان الإسرائيلية

على أمل عدم الاضطرار لاستخدام حق النقض، ورد أن الولايات المتحدة تحث رام الله على السعي بدلاً من ذلك إلى إصدار بيان رمزي مشترك يدين القدس، والذي ستكون على استعداد لدعمه

بقلم جيكوب ماغيد

تقوم البعثة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة بإعداد قرار لمجلس الأمن يدين إسرائيل لقرارها الأخير بإضفاء الشرعية على تسع بؤر استيطانية ودفع خطط لبناء حوالي 10,000 منزل استيطاني جديد في الضفة الغربية، حسبما قال دبلوماسيان من دول في المجلس الرفيع لتايمز أوف إسرائيل. وبمجرد الانتهاء من صياغة القرار، سيتم تقديمه إلى مندوب جامعة الدول العربية في مجلس الأمن، دولة الإمارات العربية المتحدة، ليتسنى للأعضاء الآخرين دراسته. وتعمل البعثة الفلسطينية على حشد التأييد لطرح القرار للتصويت، رغم أنه يواجه حاليًا معارضة من الولايات المتحدة. وبحسب موقع "أكسيوس" الإخباري، فإن الولايات المتحدة أبلغت الفلسطينيين بأنها ستكون على استعداد لدعم بيان مشترك غير ملزم من أعضاء مجلس الأمن يدين الإعلان

الإسرائيلي، على عكس القرار الملزم الذي تتم صياغته، والذي من المرجح أن تستخدم الولايات المتحدة حق النقض ضده.

وتضغط إسرائيل على أعضاء مجلس الأمن لعدم دعم القرار، لكنها تواجه معركة شاقة بالنظر إلى أن سياساتها في الضفة الغربية تواجه معارضة شبه إجماعية. وكانت آخر مرة تمت فيها المصادقة على قرار ضد إسرائيل بشأن المستوطنات من قبل مجلس الأمن في ديسمبر 2016. وأيد 14 من أعضاء المجلس الخمسة عشر الإجراء، بينما قرر الرئيس الأمريكي آنذاك باراك أوباما الامتناع عن التصويت، مما أدى إلى مرور القرار.

وكتب سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان رسالة إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي يوم الثلاثاء، حثهم فيها على إدانة سلسلة الهجمات الأخيرة في القدس التي قُتل فيها 11 إسرائيليًا، مدعيًا أنها "نتيجة مباشرة" لتحريض السلطة الفلسطينية والجماعات المسلحة. ولم تشر الرسالة إلى الخطوات لترسيخ الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية التي وافق عليها مجلس الوزراء يوم الأحد، والتي تم تقديمها على أنها رد على الهجمات الفلسطينية.

وقد عزز مجلس الأمن انخراطه في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ تشكيل الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في 29 ديسمبر، والتي يُنظر إليها إلى حد كبير على أنها الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل. وفي غضون أسابيع، عقد المجلس جلستين طارئتين لمناقشة زيارة وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير إلى الحرم القدسي وعملية عسكرية إسرائيلية في جنين قتل فيها تسعة فلسطينيين، من بينهم مدني.

وقد أدان عدد قليل من أعضاء مجلس الأمن – بما في ذلك الأعضاء الدائمين فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – بالفعل قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الأخير بشكل مستقل. وأصدرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بيانًا مشتركًا في وقت سابق يوم الثلاثاء قالوا فيه إنهم "قلقون للغاية" من قرار مجلس الوزراء ويعارضون "بشدّة هذه الإجراءات أحادية الجانب التي لن تؤدي إلا لمفاقمة التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتقويض الجهود الرامية للتوصل إلى حل الدولتين القائم على التفاوض." وانضم وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، والأمين العام للأمم المتحدة، والنرويج، وتركيا، والأردن، ومصر، والمملكة العربية السعودية إلى موجة الإدانات، في حين التزمت الدول الموقعة على اتفاق إبراهيم الإمارات والبحرين والمغرب الصمت.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: واشنطن والقوى الأوروبية تصدران إدانة مشتركة لخطط الاستيطان الإسرائيلية

يظهر بيان وزراء خارجية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا و إيطاليا مدى إحباطهم من حكومة نتنياهو

بقلم جيكوب ماغيد

تمت الموافقة بالإجماع على الخطوات الرامية إلى تعزيز الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية يوم الأحد من قبل مجلس الوزراء، الذي قدم الإجراءات على أنها ردا على سلسلة من الهجمات في القدس.

أصدر وزراء خارجية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بيانًا مشتركًا يوم الثلاثاء يدين قرار إسرائيل بإضفاء الشرعية على تسعة بؤر استيطانية وتقديم خطط لبناء حوالي 10,000 منزل استيطاني جديد في الضفة الغربية. وكانت معظم هذه الدول قد أدانت بالفعل الإعلان الإسرائيلي بشكل فردي، لذلك يبدو أن بيان يوم الثلاثاء يمثل محاولة للتأكيد على مدى إحباطهم من حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو المتشددة.

وقال كبار الدبلوماسيين إنهم "قلقون للغاية" من قرار مجلس الوزراء ويعارضون "بشدّة هذه الإجراءات أحادية الجانب التي لن تؤدي إلا لمفاقمة التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتقويض الجهود الرامية للتوصل إلى حل الدولتين القائم على التفاوض."نواصل دعم سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وهو أمر يجب أن يتحقق عبر المفاوضات المباشرة بين الأطراف. يستحق كل من الإسرائيليين والفلسطينيين العيش بسلام، مع مقادير متساوية من الحرية والأمن والازدهار"، تابع وزراء الخارجية. "نعيد تأكيد التزامنا بمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تحقيق الرؤية لإسرائيل مندمجة بالكامل في الشرق الأوسط تعيش جنبًا إلى جنب مع دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة."نواصل متابعة التطورات الميدانية التي تؤثر على قابلية تحقيق حل الدولتين واستقرار المنطقة." وفي وقت لاحق من يوم الثلاثاء، أصدرت كندا بيانًا خاصًا بها تدين هذه الخطوة، قائلة إنها "تعارض بشدة توسيع المستوطنات" وتعتقد أن "مثل هذه الإجراءات أحادية الجانب تعرض الجهود المبذولة لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم للخطر."

وبينما قادت الولايات المتحدة الانتقادات الدولية، فقد أشارت إلى أن جهودها لن تذهب أبعد من الإدانات اللفظية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس يوم الاثنين "إسرائيل بالطبع ستتخذ قراراتها السيادية." كما تعرضت الخطط الرامية إلى تعزيز الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية لانتقادات من وزير

خارجية الاتحاد الأوروبي، والأمين العام للأمم المتحدة، والنرويج، وتركيا، والأردن، ومصر. ووصفت المملكة العربية السعودية، التي يسعى نتنياهو إلى تطبيع العلاقات معها، الخطة الإسرائيلية بأنها "عمل غير قانوني بشكل صارخ."

وانتقد رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية إعلان يوم الأحد ووصفه بأنه "وصفة للتصعيد، لا يمكن تجنب نتائجها الخطيرة على المنطقة والعالم، باعتبارها تحمل نذر تهديد للوجود الفلسطيني." ورد وزير الأمن القومي اليميني المتطرف إيتمار بن غفير بالاستخفاف بالبيان المشترك يوم الثلاثاء، قائلاً "للأمريكيين والأوروبيين [أن] يتوقفوا عن القلق." هذه هي مهمتنا... تسع [بؤر استيطانية] أمر لطيف، لكنه لا يكفي. نريد [المصادقة على] المزيد"، قال بن غفير. كما رد وزير المالية بتسلئيل سموتريتش على الإدانة الأمريكية على وجه الخصوص، قائلاً إن إسرائيل "أوضحت موقفنا للأمريكيين" وأن "الخلافات مسموح بها، حتى بين الأصدقاء."

ويوم الإثنين، أصدرت إسرائيل بيانا باسم مسؤول دبلوماسي كبير مجهول بدا لأنه يرفض بالمثل رد الفعل الأمريكي، قائلا إن القدس لم تتفاجأ به. وقال البيان "لدينا خلافات في الرأي حول هذا الموضوع منذ عقود"، لافتا إلى أن البؤر الاستيطانية غير القانونية التي يتم شرعنتها ليست جديدة وأن بعضها موجود منذ عدة عقود. "هذه الخلافات لم ولن تضر بالتحالف القوي بين إسرائيل والولايات المتحدة."

ومن الجدير بالذكر أن قائمة الدول التي تدين إسرائيل لم تشمل الإمارات والبحرين والمغرب الموقعة على اتفاقيات إبراهيم. ومنذ توقيع اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل في عام 2020، ركزت الدول الثلاث إلى حد كبير انتقادها لإسرائيل على الأمور المتعلقة بالقدس، وليس الضفة الغربية. والبؤر الاستيطانية التي تخطط إسرائيل لإضفاء الشرعية عليها هي أفيغايل، وبيت حوغلاه، وغفعات هاريئل، وغفعات أرنون، ومتسبيه يهودا، وملآخي هشالوم، وأساهل، وسديه بوعز، وشحاريت.

لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، سيتعين على الحكومة إثبات أنها أقيمت على ما تعتبره إسرائيل أراضي دولة. من المحتمل أن يكون هذا صعبا نظرا لأن العديد منها، بما في ذلك بؤرتي سدي بوعز وغفعات هارئيل الاستيطانيتين بكاملهما تقريبا، تم بناؤها على أراض فلسطينية خاصة. ومن المرجح أن تعترض محكمة العدل العليا على مثل هذه التشريعات، وستستغرق العملية عادة شهورا، إن لم يكن سنوات. ومع ذلك، فإن الحكومة المتشددة الجديدة تدفع في الوقت نفسه بسلسلة من مشاريع القوانين المثيرة للجدل التي من شأنها أن تحد بشكل كبير من قدرة القضاء على نقض مثل هذه القرارات الوزارية، وهذا بشكل جزئي سبب كون قادة المستوطنين من بين أكثر المدافعين المتحمسين عن خطة إصلاح القضائي.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: مجلس الوزراء يوافق على شرعنة 9 بؤر استيطانية في الضفة الغربية ردا على هجمات القدس

سيتم الدفع بالخطط لبناء 10 آلاف وحدة استيطانية إلى جانب شرعنة استيطانية، بُنيت جميعها بدون تصاريح وبعضها على أراض فلسطينية خاصة

بقلم جيكوب ماغيد

صادق مجلس الوزراء يوم الأحد على شرعنة تسعة مواقع استيطانية في عمق الضفة الغربية ردا على سلسلة من الهجمات الفلسطينية الأخيرة في القدس الشرقية. وأعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو القرار في بيان تضمن أسماء البؤر الاستيطانية غير القانونية التي تعتزم الحكومة شرعنتها وهي أفيغايل، وبيت حوغلاه، وغفعات هاريئل، وغفعات أرنون، ومتسبيه يهودا، وملآخي هشالوم، وأساهل، وسديه بوعز، وشحاريت. وأضاف نتنياهو أن لجنة أصغر من كبار الوزراء وافقت أيضا على سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى مكافحة منفذي الهجمات، بما في ذلك نشر تعزيزات من الشرطة والجيش في القدس إلى جانب "زيادة نشاط الشرطة العملياتي ضد المحرضين على الإرهاب ومؤيديه." وأضاف أن "قوات الأمن ستتصرف بطريقة مستهدفة ضد مرتكبي الإرهاب ولن يكون هناك عقاب جماعي"، في ملاحظة تهدف كما يبدو إلى تهدئة المخاوف من أن تؤدي تكتيكات إسرائيل إلى إلحاق الأذى بالفلسطينيين الأبرياء. وقال نتنياهو أيضا إن أعضاء حكومته وافقوا على أن تجتمع هيئة وزارة الدفاع المسؤولة عن التصريح ببناء المستوطنات في الأيام المقبلة للدفع بخطط البناء الإسرائيلي الجديد في الضفة الغربية قدما.

لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، سيتعين على الحكومة إثبات أنها أقيمت على ما تعتبره إسرائيل أراضي دولة. من المحتمل أن يكون هذا صعبا نظرا لأن العديد منها، بما في ذلك بؤرتي سدي بوعز وغفعات هارئيل الاستيطانيتين بكاملهما تقريبا، تم بناؤها على أراض فلسطينية خاصة. ومن المرجح أن تعترض محكمة العدل العليا على مثل هذه التشريعات، وستستغرق العملية عادة شهورا، إن لم يكن سنوات. ومع ذلك، فإن الحكومة المتشددة الجديدة تدفع في الوقت نفسه بسلسلة من مشاريع القوانين المثيرة للجدل التي من شأنها أن تحد بشكل كبير من قدرة القضاء على نقض مثل هذه القرارات الوزارية، وهذا بشكل جزئي سبب كون قادة المستوطنين من بين أكثر المدافعين المتحمسين عن خطة إصلاح القضائي.

تقع إحدى البؤر الاستيطانية، وهي غفعات أرنون، على أرض تم تحديدها كمنطقة إطلاق نار للجيش الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية، مما يكشف عن تناقض بين كيفية تعامل الحكومة مع البناء الإسرائيلي والفلسطيني غير المصرح به، بالنظر إلى أن الدولة قد تحركت لهدم سلسلة من القرى الفلسطينية في منطقة تعرف باسم مسافر يطا والتي تم تحديدها أيضا كمنطقة إطلاق نار عسكرية.

وقال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، وهو مستوطن بنفسه، في بيان إنه سيتم قريبا التقدم في خطط بناء حوالي 10 آلاف وحدة سكنية، فيما سيكون أكبر مجموعة من الوحدات الاستيطانية التي ستصادق الإدارة المدنية بوزارة الدفاع على بنائها منذ سنوات. وستكون هذه الخطوة متسقة أيضا مع المبادئ التأسيسية للائتلاف المتشدد – والتي بموجبها "للشعب اليهودي حق حصري وغير قابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، بما في ذلك الضفة الغربية.

في حين أن المجتمع الدولي يعتبر جميع المستوطنات غير قانونية، إلا أن إسرائيل تميز بين المستوطنات التي تم بناؤها بتصريح من وزارة الدفاع على أراض تابعة للدولة، والبؤر الاستيطانية غير القانونية التي تم بناؤها دون الحصول على التصاريح اللازمة، وغالبا ما تكون على أرض فلسطينية خاصة. ومع ذلك، تُقام البؤر الاستيطانية أحيانا بموافقة ضمنية من الدولة، وقد سعت الحكومات المتعاقبة إلى إضفاء الشرعية على أكثر من 100 بؤرة استيطانية غير معترف بها نتيجة لذلك.

لطالما دعا قادة المستوطنين وأنصارهم في الحكومة إلى تعميق التوسع الإسرائيلي في الضفة الغربية ردا على الهجمات الفلسطينية ضد الإسرائيليين. ويقول مؤيدو السياسة إن أولئك الذين يسعون إلى إلحاق الأذى بالإسرائيليين سيتم ردعهم عندما يدركون أن مثل هذه الهجمات لا تؤدي إلا إلى تعزيز قبضة إسرائيل على القدس الشرقية والضفة الغربية. وفي حين أشاد قادة المستوطنين بقرار مجلس الوزراء يوم الأحد، انتقدته الجماعات التي تنادي بحل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني والتي ترى أن ترسيخ الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية سيجعل إطار العمل أكثر صعوبة.

وانتقد رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية قرار الحكومة الإسرائيلية ووصفه بأنه "وصفة للتصعيد، لا يمكن تجنب تداعياته الخطيرة على المنطقة والعالم، لأنه يهدد وجود الفلسطينيين [ذاته]."وطالب اشتية الأمم المتحدة والولايات المتحدة بالتدخل، مشيرا إلى أن قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي سيختبر جدية إدارة بايدن، التي زار كبار مسؤوليها المنطقة الشهر الماضي وتعهدوا بمعارضة مثل هذه الإجراءات أحادية الجانب من قبل إسرائيل.

بعد الضغط عليه للتعليق على الأمر، قال مسؤول كبير في إدارة بايدن لتايمز أوف إسرائيل، "نحن نعارض بشدة توسيع المستوطنات وقلقون للغاية من التقارير حول عملية لإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية بموجب القانون الإسرائيلي." وأضاف: "نسعى للحصول على مزيد من المعلومات من الحكومة الإسرائيلية حول ما تقرر بالفعل."

إلى جانب التحركات نحو الضم وانتهاكات الوضع الراهن في الحرم القدسي، كانت شرعنة البؤر الاستيطانية إحدى الخطوط الحمراء التي حاولت الولايات المتحدة وضعها منذ تولي الحكومة الإسرائيلية الجديدة السلطة قبل أقل من شهرين. ففي مقابلة أجريت معه في الشهر الماضي، شرح السفير الأمريكي لدى إسرائيل توم نايدس هذا النهج قائلا ""يهمنا جدا الحفاظ على حل الدولتين، وهو [نتنياهو] يدرك أن الضم، أو حتى الضم الزائف من خلال رصف البؤر الاستيطانية، [هذه الأمور] لا تنجح معنا."

من جانبها، قالت منظمة "سلام الآن" المناهضة للاستيطان إن قرار مجلس الوزراء "يثبت لأولئك الذين لم يدركوا بعد أن نهج الحكومة هو ضم مع منشطات" وجادلت بأن خطط الإئتلاف للضفة الغربية ترقى إلى "تهديد وجودي."

جاء قرار مجلس الوزراء بعد يومين من اصطدم فلسطيني بسيارته بمحطة للحافلات في حي راموت بالقدس الشرقية، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص – من بينهم شقيقين يبلغان من العمر خمسة وسبعة أعوام – وإصابة أربعة إسرائيليين آخرين. وقبل أسبوعين، فتح فلسطيني النار على مدنيين إسرائيليين خارج كنيس يهودي في حي "نيفيه يعكوف" بالقدس الشرقية، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص. وفي اليوم الذي تلا هذا الهجوم، فتح فلسطيني يبلغ من العمر 13 عاما النار على إسرائيليين كانوا يسيرون خارج البلدة القديمة في القدس، مما أدى إلى إصابة اثنين منهم.

* * *

هآرتس: لحكومة اليمين: سنواصل الحديث عن "الحرب الأهلية" ما دمتم تستعبدون شعباً آخر

بقلم زئيف سملنسكي

ترجمة: صحيفة القدس العربي

هل هناك كثيرون يقولون "حرب أهلية"؟ لا، لا تقولوا ذلك. هذا طابو. لن تحدث حرب أهلية، فنحن شعب واحد، أخوة، جئنا هنا من الشتات والكارثة من أجل تجسيد حلم الأجيال ولكي نبني ونُبنى. هيا نعلن جميعاً:

لن تحدث في إسرائيل حرب أهلية. وهذا خطأ كبير، لأنه يعطي فرضية ضمان لأصحاب القوة الذين يقسمون الشعب الآن إلى معسكرات، معسكرات لا يوحدها سوى الكراهية المتبادلة فيما بينها. شبكة الأمان هذه تمكنهم من القول: ها نحن نغرس أصابعنا في عيونكم. وإذا لم يكن هذا كافياً فسنقتلعها، لأنكم تبقون أخوة بالنسبة لنا، وعليكم الجلوس بهدوء في بيوتكم. فالفكرة التي لا يجب ذكرها (ممنوع الحديث عن حرب أهلية) لا يجب أن نتبناها لأنها تعطي الأمن الزائد والطاقة لمن يخربون.

سأكون هنا مثل كثيرين يفكرون مثلي. ربما أصبحنا أقلية في بلادنا، لكننا أقلية كبيرة، ثرية ومثقفة. من غيرنا لا يمكن أن تكون هنا دولة. نتجول مع أصابع مغروسة في عيوننا منذ سنوات كثيرة، يمكن القول منذ أن قتل أعداؤنا رئيس حكومتنا واحتلوا مكانه. منذ ذلك الحين، بالتدريج، من سنة إلى أخرى، كل ما نفكر فيه ونحلم به ونؤمن به ونريده آخذ في الانسحاق تحت أقدام الذين كانوا يريدون أن نكون أخوتهم.

منذ سنوات كثيرة، نشعر أننا غرباء في دولتنا، الدولة التي قامت على المساواة والتنور والتقدم والسلام. وحتى الآن اتفقنا مع الفكرة العامة، وهي أن دولتك تفعل خلاف ما كنت تريد أن تفعل، بسبب وهم الاحترام المتبادل والضمان المتبادل والماضي والمصير المشترك والأمل بمستقبل مشترك وجيد. بسبب هذا الوهم وافقنا على التنازل عن الفكرة السامية، المبدئية، وهي أن جميع المواطنين متساوون، ووافقنا على أن يكون هناك أشخاص يحاربون ويعملون، وفي المقابل يجلس أشخاص كثيرون في البيوت دون أن يحاربوا ويعملوا. بسبب الضعف وافقنا، وبسبب السذاجة. وافقنا على أن نعيش كشعب يحتل ويستعبد. وافقنا على أن قيام نظام فيه نوعان من الناس، فوقيين ودون. حيث يحكم الفوقيون الضعفاء بقوتهم الكبيرة ويفعلون بهم ما يحلو لهم. بضعفنا، وافقنا على ذلك بسبب العمى.

كغرباء نسير في دولتنا. عندما أسمع عن ساجد مزهر (17 سنة) وهو ممرض متطوع من مخيم الدهيشة للاجئين والذي أطلقت قوات أمن دولتي النار عليه وقتلته أمتلئ غضباً وخجلاً. حياة شاب أزهقت. شاب وسيم كل الحياة أمامه كان يمكن أن يكون صديقاً أو زميلاً أو زوجاً أو أباً. لماذا مات؟ بسببي. بسبب دولتي، بسبب أنه إنسان من النوع "ب"، وأنه مسموح إطلاق النار عليه هكذا بدون أي رد أو عقاب. وعندما أسمع عن خمسة شباب وقتلوا في معركة على يد قوات أمننا، أمتلئ بالحزن والخجل، والتقدير، تقدير لخمسة من بين عشرات الآلاف الذين تجرأوا، رغم كل الاحتمالات، على القيام والإظهار بأنهم بشر ويستحقون الاحترام. ما هو الخيار الذي قدموه لهم عدا عن بناء بيوتنا؟ ما الذي تعرضه عليهم، يا سيد سموتريتش، موافقتهم أن يكونوا حطابين لك؟ لو تربيت في جنين بدلاً من "بيت إيل" لما تجرأنا على الخروج من بيوتنا بسبب غضبك. تأييدي

كامل لعائلة ساجد ولكل الشباب الآخرين الذين قتلناهم بسبب قصر النظر والعمى والعنصرية وعبادة القوة. صحيح، أعرف أننا حاولنا صنع السلام، ولكننا في المقابل حصلنا على الإرهاب. فهل يعني ذلك أن نتوقف عن المحاولة؟ وأن نستثمر كل طاقاتنا في الصواريخ وصواريخ الاعتراض؟ وماذا عن الاستثمار في البشر؟

الخيط الأخير الذي أمسكنا حتى الآن هو المحكمة، على الأقل نظرياً. كان يمكنني الذهاب والمطالبة بالعدالة. كان يمكنني طلب العون. ولكن حتى هذا شطب الآن من جدول الأعمال. الآن، نفس الجزء من الشعب الذي أخاف منه يمسك بالزمام بشكل كامل. وما الذي يخبئه لنا المستقبل؟ هل يجب على من يريد الحصول على جواز سفر التوقيع على تصريح ولاء؟ هل توجد أفضلية لوزراء الحكومة وأبناء عائلاتهم في الطابور لزراعة الأعضاء؟ منع التحقيق مع الوزراء وأعضاء الكنيست ورؤساء البلديات؟ تعيين يغئال عمير وزيراً في الحكومة، ربما رئيساً للدولة؟ توقيف نصف سكان الدهيشة على الحائط بسبب رشق الحجارة؟ رئاسة الحكومة ستنتقل بالوراثة؟

سنة 2023 ربما سنتذكرها أنها سنة الانقلاب القضائي، فما الذي تخبئه لنا سنة 2026؟

* * *

يديعوت أحرونوت: رسالة إلى الحفيد: لهذه الأسباب أبيدت دولة كانت تسمى إسرائيل

بقلم ليئوربن عامي

إلى حفيد حفيدي سلام، كيف حالك؟ كيف حال شعب إسرائيل؟ هل يوجد شيء اسمه إسرائيل؟ هذا أنا، جد جدك.

أكتب إليك لأني فهمت من بعض الأشخاص بأنها فترة سيتذكرونها ذات يوم، وسيدونها التاريخ في كتب. افيحاي مندلبليت، المستشار القانوني للحكومة السابق، قال شيئاً كهذا لايلانا دايان. وأضاف بأن الصمت جريمة. وها أنا أكتب لك الآن لتعرف بأني قلت ما كان لدي.

لم يكن مندلبليت وحده؛ فغيره الكثير ممن لا يسكتون: اقتصاديون، وأكاديميون، وكبار رجالات جيش في الاحتياط، وأطباء، ومحامون. ويوقعون على عرائض أيضاً، وهناك قضائيون وسياسيون في الخارج يحذرون. وعشرات الآلاف في الشوارع وأمام الكنيست يتظاهرون. واستطلاعات تفيد بأن الأغلبية لا تؤيد الإجراءات. من الصعب القول إن هذا يؤثر كثيراً. ثمة حكومة تسمي ما تفعله إصلاحاً، لكن في هذه اللحظات بالذات تغير وجه النظام ووجه الدولة. ليتني كنت أستطيع أن أسجل لك. حولي أصوات تفجيرات. الدعامات التي تسند دولتنا تسقط. لماذا؟ ألم تقرأ في الويكيبيديا أو ويكيتراجيديا؟ هنا رئيس وزراء يقدم إلى المحاكمة، وهي لا تروق

له. ورئيس حزب مكث في السجن، مرة أخرى تعثر، وعصبي لأنهم لا يسمحون له أن يكون وزيراً. وبضعة متطرفين يريدون أن يحكموا. ارتبطت المصالح بمن حولنا، علينا، على المحكمة، ومن هنا إلى هناك، وبدأت الديمقراطية تترنح.

ماذا، ماذا، ارفع صوتك، ما الذي لم تفهمه؟ كيف لخطوة كهذه، أن تغير حياة دولة كاملة وتؤثر على أجيال.

سأشرح. هنا شعب عزيز، يعاني ويمر، وقليلاً إلى الأمن الشخصي. إلى هدوء حقيقي. هنا حكومة انتخبت وتبلورت حول التزام أساسي واضح. أن تكون هنا، بالكامل، دولة قوية وآمنة. ولكن العدو يضرب بنا في هذه المرحلة، يدهسنا وأولئك الذين وعدوا بحمايتنا يقرعون الطبول ومصممون على تغيير النظام الذي نجح هنا نحو 75 سنة.

حفيد الحفيد، قل هل لديكم هذا المقطع من الطوائف والجماعات. أنتم كما تعرف، مغاربة، هولنديون، وآخرون؟ زوجتك الروبوتية أشكنازية؟ واضح، وإلا كيف سيواصلون الشقاق بيننا.

في كل حال، اكتب كي تكون السياقات التي اجتزناها مسجلة أمامك. لقد كانت بطيئة ومتقطعة. كنا ذات مرة شعباً، متراصين. هذا ما وحدنا في اللحظات القاسية وساعدنا للدخول تحت الحمالة الشهيرة ونتغلب على أعداء حاصرونا من كل الجوانب. أما الآن فإن الزعماء الذين انتخبناهم وآمنا بهم متنازعون، والشعب يلقي كل ما جعلنا من الشرفات: القيم. ويتقاتلون. وفي أجواء من الكلمات الرهيبة التي من الصعب تكرارها مثل "خونة" و"حرب أهلية". هذا عصر الأنباء الملفقة، والأحابيل السياسية، والتضليل والتهديدات من كل الجوانب. المتطرفون يتطرفون، والظلاميون يشرفون. وماذا بعد، هو الرب.

لم أفهم، يا حفيد الحفيد، أنت ملزم بالتحرك؟ هل توجد فوقك فضائية شرطة، ليزر، أمور كهذه؟ وإذا ما أمسكوا بك تقرأ هذا سيعيدون نظام الروبوت ونظامك من كل الجوانب؟ والقضاة الذين تعرفهم رائعون، تلقائيون، يقرعون المطارق بشكل مبرمج. لحظة، أهذه دموع إلكترونية تذرف من عينيك الآن، في المستقبل الضائع؟

* * *

هآرتس: في مظاهرة الـ 100 ألف: دعوات لاستقالة نتنياهو.. والمعارضة: مستمرون

بقلم أهارون رابينوفيتش وآخرين

نحو 100 ألف شخص شاركوا أمس في المظاهرة ضد الانقلاب في النظام أمام الكنيست. هذا حسب تقدير مراسلي "هآرتس" في الميدان. يرتكز هذا التقدير، الذي يشبه تقدير الشرطة أيضاً، على تقدير مساحة

الاحتجاج والاكتظاظ فيها، ومقارنتها مع صور وبيانات أخرى. من نظموا المظاهرة نشروا بيانات خاصة بهم تختلف عن تقديرات "هآرتس". في وثيقة نشرها المنظمون وقع عليها مهندس وخبير في حركة الجمهور، قيل بأنه في وقت الذروة كان يوجد نحو 120 ألف شخص في المظاهرة. المتظاهرون ملأوا شوارع اليعيزر كابلان ويوئيل زوسمان وجزءاً من شارع إسحق رابين، وكل هذه المحاور أغلقت أمام الحركة. جاء غالبية المتظاهرين من القدس في القطار، وسجل فيه اكتظاظ كبير. وجاء آخرون بالسيارات عن طريق شارع رقم واحد. إضافة إلى ذلك، تظاهر نحو 20 يمينياً يؤيدون الانقلاب في النظام قرب مقر الحكومة في الحكومة.

المسافرون في القطار إلى القدس أبلغوا عن اكتظاظ كبير في المقطورات. وجاء هذا الأمر بسبب قرار وزيرة المواصلات، ميري ريغف، بعدم زيادة حجم المواصلات العامة إلى القدس خلافاً لأحداث شارك فيها كثيرون مثل مظاهرات شخصيات رفيعة مرت في المدينة. في الصباح، قررت إدارة القطارات زيادة الحركة وإضافة "قطارات خاصة". ونجح موتي ناحون، الذي جاء الساعة 9:20 إلى محطة القطار "الهاغاناة"، في الصعود إلى القطار إلى القدس بعد ساعة. "الاكتظاظ هنا هستيري، الناس يقفون على أكتاف بعضهم. هذا خطر يهدد الحياة"، قال. أثناء الاحتجاج بعض المتظاهرين ضد الانقلاب النظامي، وأسقطوا جدراناً في منطقة الكنيست ومنعهم رجال الشرطة السرية من التقدم.

وزير الدفاع السابق، موشيه يعلون، افتتح المظاهرة في القدس بدعوة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لتقديم استقالته بسبب عدم الأهلية. "شخص واحد يخاف من ذعر الحكم أخذنا كرهائن"، قال يعلون لـ 50 ألف متظاهر خارج الكنيست. "نفس الشخص يمكنه ويجب عليه الاستيقاظ ويحررنا. يجب عليك الإعلان عن عدم الأهلية إذا ما زالت دولة إسرائيل ومواطنوها تهمك. لا تنتظر قرار المحكمة وتحرض ضدها." وأضاف يعلون: "يحاولون تسمية هذه الخطوات الخطيرة التي يقومون بها بالإصلاح. هذا انقلاب نظامي. وعندما نريد التظاهر والإضراب والتعبير عن رأينا لن يسمحوا لنا. جميعنا سنعارض النظام. أنا الذي واجهت أكثر من أي شخص آخر يجلس في الغرفة هناك جنود العدو، قاموا بتحويلي إلى عدو."

رئيس المعسكر الرسمي، بني غانتس، قال لعشرات آلاف المتظاهرين خارج الكنيست: "لهذا الحوار شروط أساسية، وهي وقف هذا التشريع. لا توجد أي إمكانية للحوار بدون أن يتم وقف هذه العملية الهستيرية. نتنياهو، أن تكون لك أغلبية هذا لا يعني أن تفعل كل شيء. فلست كل الشعب، وأنت تعرض المجتمع للخطر، لكن المجتمع سيقف أمامك وسيحافظ على الديمقراطية." أما رئيس المعارضة، يئير لبيد، فقد خطب في المظاهرة، قائلاً: "هذا النضال لن ينتهي اليوم. هم يسمعوننا في الكنيست. تجاه الخارج يضحكون بتهكم ويقولون بأن هذا لن يغير شيئاً، لكنهم في أعماقهم يرتجفون". وقد أشار إلى أنه "لسنا هنا فقط من

أجل دفع الضرائب وإرسال أولادنا للجيش. لن ننغلق في البيوت وهم يحاولون تحويل دولة إسرائيل إلى ديكتاتورية ظلامية ويكممون أفواهنا". "نحن يهود، وطنيون، ونحن شعب إسرائيل. إذا استمروا في هذا الجنون فعليهم ألا يحدثونا عن الوحدة. لا توجد وحدة فيها فقط طرف واحد يحدد القوانين. سنحارب في الشوارع وسنحارب هناك داخل المبنى، وسنحارب إلى أن ننتصر"، أضاف.

رئيسة رابطة المثليين، هيلا بئير، قالت في المظاهرة بأن "الانقلاب النظامي خطر كبير على طائفة المثليين وسيحول إسرائيل إلى أسيرة في يد المتطرفين جداً". وأشارت: "لن نصمت عندما يصادرون حقوقنا مع الديمقراطية. نحن هنا ليستطيع الشباب والفتيات أن يكونوا كما هم، نسير من أجل تحقيق حقوقنا وأمننا في الغد. هذا خطر على الديمقراطية التي بدونها لا توجد أي حقوق للمثليين أو للمواطن. سنقف بالمرصاد ولن نرجع ولو سنتيمتراً إلى الخلف."

بعد المظاهرة الرئيسية، سار عشرات المتظاهرين في القدس من جهة حديقة ساكر إلى مقر الرئيس. أغلق إلى جانبهم نحو 200 متظاهر الحركة في ميدان باريس ونحو 500 متظاهر ساروا في شارع يافا في مركز القدس وأغلقوا حركة القطار الخفيف. بعد ذلك، قامت الشرطة بإخلاء المتظاهرين الذين أغلقوا طريق القطار الخفيف. إضافة إلى ذلك، سار أكثر من ألف متظاهر في شارع "اغريفس" قرب سوق "محنيه يهودا."

قبل ذلك أوقف 50 شخصاً الحركة على مدخل مطار بن غوريون أمام القادمين من القدس. ثم أخلى المتظاهرون الشارع بناء على طلب من الشرطة. و20 ناشطاً وناشطة أغلقوا صباح أمس طريق الخروج من بيت وزير النقب والجليل والمناعة الوطنية، إسحق فيسرلاوف (قوة يهودية) في تل أبيب. المتظاهرون الذين ينتمون لمجموعة "وقف الانقلاب" قاموا بتكبيل أنفسهم على مدخل البيت، وقالوا: "قررنا الوقوف معاً، ومعارضة محاولة الانقلاب النظامي بكل الطرق غير العنيفة. الانقلاب يهدد حياة كل مواطني الدولة، لذلك، نعتبر محاربته واجباً مدنياً وأخلاقياً". وقال فيسرلاوف: "الديمقراطية في صناديق الاقتراع. ويبدو أن جميع المغردين المتعضين الذين خسروا في الانتخابات لم يهضموا الخسارة."

* * *

هآرتس: نتنياهو "بجسد مضغوط ونص كاذب" والمعارضة تصدر بياناً مشتركاً.. والعرب خارج الدائرة

بقلم يوسي فيرتر

"اقتراح الحوار" الذي قدمه أمس وزير العدل ياريف لفين، ورئيس لجنة الدستور سمحا روتمان، لرؤساء المعارضة لا يستحق حتى تسميته "مناورة مخادعة". توأم الانقلاب، كما كتب ليئير لبيد وبني غانتس، بأنه "حان الوقت للالتقاء هذا المساء في بيت الرئيس بدون شروط مسبقة"، أي بدون وقف أو حتى تأجيل العملية

التشريعية التي جرت حتى الآن بشكل وحشي ومفترس، وكأن المقصود هو إجراء نقاش رئيسي بدون أي ذرة من الاستعداد للاستماع للمعارضين.

مثل طقس معروف مسبقاً، أجاب لبيد بالإيجاب لكن شريطة أن يتم تجميد التشريع لفترة معينة، كما وجه الرئيس إسحق هيرتسوغ. وعبر لفين وروتمان عن أسفهما من هذا الرفض، واتهماه بعدم الرغبة في إجراء حوار حقيقي. خلافاً لهما، بالطبع، الذين يتوقون منذ فترة إلى التصالح، ولكن للأسف، لا يوجد من يتصالحون معه.

كانت هذه هي اللعبة التمهيدية الأقصر في تاريخ سياسة إسرائيل، التي لم توصل إلى المرحلة "ب"، بل إلى الانفصال وتعميق الشرخ بين المعسكرين. لفين وروتمان، وآريه درعي أيضاً الشخص القوي في الائتلاف، أوضحوا أمس بأنهم لن يتنازلوا عن جوهر الخطة، وهو تسييس لجنة تعيين القضاة وإلغاء ذريعة المعقولية وسن فقرة الاستقواء بأغلبية في الائتلاف، إضافة لسعي حثيث إلى الهاوية الدستورية.

المظاهرة الكبيرة التي جرت أمس لم تزحزحهم ولو شبراً واحداً عن تصميمهم؛ فهي وتوسل الرئيس والذعر المتزايد في مكتب رئيس الحكومة من هزيمة الأخير في المعركة الإعلامية جعلتهم يتنكرون في زي دب "نعم، نعم".

نشر نتنياهو في نهاية المظاهرة فيلم فيديو قصيراً عبر الإنترنت للرد. لغة جسده أظهرت أنه مضغوط ومذعور. النص، للمفاجأة، كان كاذباً ومتلاعباً ومنافقاً، وحاول إظهار صورة الضحية.

هاكم عدة مقدمات: "اليسار في مظاهرة، وصفوا الرئيس بـ"الخائن". لا، كانت المظاهرة مهذبة ومنظمة. بعض المتظاهرين (من بين الـ 100 ألف شخص) صرخوا "بيبي خائن". هو انفعل جداً، حتى قبل لحظة كان يقود معارضة عنيفة التي تطاول أعضاؤها في جلسة الكنيست ووصفوا رؤساء الحكومة السابقة بأوصاف مثل "يؤيدون الإرهاب" و"حكومة الإخوان المسلمين"، ورفضوا الاعتراف بشرعيتها.

الآن، الشخص الذي شق طريقه للعودة إلى الحكم عن طريق التحريض والتقسيم وشراء أعضاء كنيست من خلال إعطائهم وظائف، يصرخ عند مشهد (زائد ومضحك) لأعضاء كنيست من "يوجد مستقبل" قفزوا على الطاولة في لجنة الدستور، واتهم رؤساء المعارضة بالمسؤولية عن "الفوضى" (غير الموجودة) وبتوارع غير متناهٍ يعظهم بأن "معظم المواطنين في إسرائيل يريدون الوحدة".

نتنياهو لا يتحدث باسم أي أغلبية في ما يتعلق بالانقلاب النظامي. وحسب الاستطلاعات، الأغلبية تعارض الخطوة العنيفة في الكنيست وتعارض بشدة تغيير النظام وتشمئز من القوانين الشخصية الفاسدة، مثل قانون درعي 2، الذي سيصادق عليه في الغد في جلسة الكنيست بالقراءة الأولى، ويعرف بالضبط ما هي المصالح الظلامية التي تقف وراءها.

وثمة تلاعبات أخرى: "يحرص رئيس بلدية تل أبيب، رون خولدائي، على سفك الدماء بشكل صريح". لا. قام خولدائي بأسلوبه المهذب بعملية تمييز تاريخية، صحيحة تماماً، وأرفق معها تحذيراً: "الدول الديكتاتورية لن تصبح ديمقراطية إلا بسفك الدماء". إذا كانت هذه الأقوال "تحريضاً على سفك الدماء" فالخوف الذي عبر عنه المستشار القانوني السابق أفيحاي مندلبليت من سفك الدماء عقب "الإصلاح"، هو أيضاً دعوة للعنف.

الانقضاض على خولدائي، الذي رافقته وسائل الإعلام وجزء منه سطحي وآخر متعمد، هو إشارة أخرى في الظاهرة المتفشية هنا: من يحذرون يتحولون إلى محرضين، والقلقون يتحولون إلى معتدين، والضحايا يتحولون إلى مجرمين، والمتظاهرون يساريون، والمحتجون هم فوضويون، والحقيقة كذب.

في ظل التدهور نحو الديكتاتورية نجح رؤساء أحزاب المعارضة في التوصل أمس إلى بيان مشترك. الشيء الذي كان طبيعياً ومفهوماً ضمناً في الكنيست السابقة، في كتلة اليمينيين – الحريديين، لإخراج ايتمار بن غفير، الذي تمت تخبئته لأسباب تكتيكية، تم عرضه كأحد عجائب الخلق. جلس كل من لبيد وغانتس وافيغدور ليبرمان وميراف ميخائيلي على نفس الطاولة! والعرب؟ لا.

قال منصور عباس بأنه قد دعي للجلسة، ولكنه قرر بأن يوفر على نفسه عدم الراحة من الزملاء اليهود. أما أيمن عودة وأحمد الطيبي فلم تتم دعوتهما. هذا الغياب غير محتمل ولا يغتفر. المواطنون العرب سيتضررون من الانقلاب بشكل أقسى وأسرع من سكان تل أبيب، حتى لو لم يفهموا ذلك. فقد كان لممثليهم مكان على الطاولة، وليذهب انقضاض اليمين عليهم إلى الجحيم.

ذات مرة في الكنيست، توجه رئيس المعارضة لبيد إلى أعضاء الكنيست السبعة الوزراء من الليكود المعتدلين، العقلانيين والليبراليين نسبياً – آفي ديختر ويولي ادلشتاين ونير بركات ويوآف غالنت وداني دنون ودافيد بيتان وإسرائيل كاتب، وتوسل إليهم كي يوقفوا هذه الخطوة التي يقودها نتنياهو ولفني وروتمان. بعضهم، مثل دانون وبيتان وادلشتاين، صرحوا مؤخراً تصريحات مختلفة عن زملائهم. كاتس وبركات وغالنت صمتوا من رعب الأعضاء.

كان لبيد أول من ذكر اسم ديختر. يبدو أنه يوليه أهمية بسبب ماضيه كرئيس لـ "الشاباك" وكشخص رفيع في حزب "كديما". رئيس المعارضة كما يبدو لم يستمع إلى نشرة الصباح في "كان ب". ووزير الزراعة أجرى مقابلة أمس ولم يكن من الواضح إذا كان المتحدث هو وحيد القرن بجلد أرنب أم العكس. لا يجدر التعويل عليه، وفي الحقيقية ولا على الآخرين.

* * *

معاريف: هل ينتظر نتنياهو أمراً من السماء يخلصه من تعاظم المعارضة الداخلية؟

بقلم البروفيسور غابي فيمان

صعد نتنياهو على السلم بشكل متوقع: في المرحلة الأولى شرطة إسرائيل عندما أدارت ضده التحقيقات وكانت هجمات نتنياهو عليها وعلى محققيها فظة وركزت على المفتش العام للشرطة في حينه روني ألشيخ، ولكن عندها رفعت توصيات الشرطة إلى النيابة العامة، صعد نتنياهو مرحلة وبدأ يهاجم النيابة العامة ورجالها. قرار النيابة العامة تقديم نتنياهو إلى المحاكمة في ثلاثة بنود اتهام، رفع إلى إقرار المستشار القانوني للحكومة افيحاي مندلبليت. بالمقابل زاد نتنياهو هو الآخر وجوقة المتحدثون باسمه ن التصعيد، فأصبح مندلبليت هدفاً لحملة منفلتة العقال وعديمة الحدود. ثم كانت المرحلة التالية- المحاكم. بدأت الهجمة مع بدء المحاكمة عندما ظهر نتنياهو في بوابة المحكمة، يرافقه الموالون له وألقى خطاباً ادعى فيه بأن التحقيقات ضده "لوثت وحيكت" لتغيير حكم اليمين. من هنا وصلنا إلى المرحلة التالية في سلم الدمار: التشكيك بجهاز القضاء.

كانت الهجمة في هذه المرحلة في محورين: الأول ضد الإجراءات القضائية، والقضاة ووجود المحاكمة. المحور الثاني والأخطر هو تخريب جهاز القضاء في إسرائيل. لكن نتنياهو لم يقدر ثمن الهجمة هذه المرة: المخطط الذي عرضه يريف لفين كان هداماً ليس فقط لجهاز القضاء، فهو يدمر أساسات النظام، وهذه الإجراءات تنطوي على أثمان اقتصادية واجتماعية ودبلوماسية وأمنية باهظة. نتنياهو الذي لا يتميز في أوضاع الضغط، يرى المظاهرات الجماهيرية التي ستتعاظم مع إضرابات وإجراءات أكثر حدة، سمع توبيخات زعماء العالم، ويقرأ معطيات نقل الاستثمارات من إسرائيل والتصنيفات الائتمانية، ويرى عرائض الاقتصاديين والطيارين ورؤساء الأكاديميا، ويعرف أنه دخل إلى زقاق ضيق جداً ومسدود.

ماذا سيفعل نتنياهو؟ سيبحث عن أحبولة إعلامية للخلاص، عن حدث يحرف السياقات ويجتذب الحماسة والاهتمام الجماهيري والتغطية الإعلامية العالمية. ستأتيه الخلاص من السماء أو المصير (كوارث طبيعية، وباء على نمط كورونا، وتصعيد حرب روسيا وأوكرانيا في أوروبا وما شابه). لكن الزمن قصير، ولا يمكنه انتظار رحمة السماء. يتعين عليه أن يبادر إلى الخلاص. الأحابيل ليست جديدة على نتنياهو. لكن ماذا يمكن أن تكون الأحبولة التي تنقذ نتنياهو وتثبته كزعيم رائد؟ السيناريو الأول هو تصعيد تجاه إيران. أي عدو خطير حيال نتنياهو يدفعه لرص الصفوف، ويعيد تصميم الأجندة الإعلامية والجماهيرية. صحيح أن للتصعيد حيال إيران أثماناً خطيرة للتدهور في منزلق سلس إلى حرب شاملة مع قوة عظمى مزودة بمنظمات إرهاب على حدودنا، لكن سبق أن سار نتنياهو غير مرة على جليد رقيق، وكانت إيران دوماً بالنسبة له عدواً استعمالياً.

أمام بديل تحطم المجتمع في إسرائيل، يبدو المخرج المحتمل للتراص أمام عدو مشترك حتى لو كان الأكثر خطورة هو بديل محتمل.

الأمر الأكثر اشتعالاً هو أزمة أمنية محلية. يمكن إشعال "يهودا والسامرة" بسهولة: خطوات متطرفة من المبادرات الاستيطانية، وضربة عسكرية غير ملجومة باسم الحرب ضد الإرهاب في "المناطق"، وصدام مع قيادة السلطة الفلسطينية، وتشديد الخطوات الاقتصادية... كلها قد تؤدي إلى انتفاضة أو اشتعال. وقد تضاف إلى هذا سيناريوهات أخرى مثل المبادرة إلى أزمة مع حماس إلى قطاع غزة أو المبادرة إلى مواجهة مع "حزب الله" في الشمال. هذه مواضيع تنطوي على أثمان باهظة وخطيرة حقيقية على وجود إسرائيل. لكن من يحشر إلى الحائط، ويضغط من كل اتجاه، ويهدد من شركائه وزملائه، يعرف تعاظم المعارضة في إسرائيل والعالم – يحتمل أن يكون هذا هو الخيار الأخير.

* * *

معاريف: لنتنياهو: لا تنشغل بالمحاكمة وتترك مصير الدولة لـ"وزير الصغائر"

بقلم تل ليف رام

أمس جرت عمليتان في القدس، إحداهما فتاكة، نفذهما مخربان فلسطينيان مسلحان بالسكاكين، تشيران بقدر كبير إلى استمرار اتساع موجة الإرهاب في العاصمة. وتشير المعطيات بشكل واضح إلى البؤرة وخاصرة إسرائيل الرخوة. فانعدام الفصل، والفجوات التي في الاستخبارات، والاختلاط بين شطري المدينة... كلها تجعل التصدي للإرهاب مع ظاهرة المخرب الفرد – الذي أصبح في موجة إرهاب السنة الأخيرة- أكثر خطراً حين يكون السلاح الناري بضاعة متوفرة لكل من يريد مهمة معقدة.

مقابل "يهودا والسامرة"، حيث الأغلبية الساحقة من العمليات تحبط بواسطة المعلومات الاستخبارية أو بواسطة دوائر حماية أخرى – فالأسابيع الثلاثة الأخيرة التي قتل فيها 11 إسرائيلياً، هي إشارة خطرة لشرطة إسرائيل ولوزير الأمن القومي ايتمار بن غفير، تحت السؤال عن جاهزية القوات للتصدي لموجة الإرهاب الحالية في القدس.

إن الجاهزية في مستوى الاستخبارات، والجاهزية العملياتية للوحدات، وأهلية أفراد الشرطة والمقاتلين، هي في المهام اليومية المتعبة حين يصبح أفراد الشرطة أنفسهم هدفاً للمخربين لمرات عديدة.

إن جزءاً من وزراء الحكومة الحالية وإيتمار بن غفير بخاصة، عندما كانوا في المعارضة، هم الذين اتهموا الحكومة السابقة بالمسؤولية عن موجة الإرهاب وعن كل عملية وقعت في الميدان. ولو كانت الحكومة الحالية تحاكم نفسها وفقاً لاختبار الاتهامات التي كانت توجه للحكومة السابقة، فإن الأسابيع الثلاثة الأخيرة والتي قتل فيها في القدس وحدها 11 إسرائيلياً وأطلقت عشرات الصواريخ في قطاع غزة، لاعتبرت من الأشهر الأمنية الأسوأ لدولة إسرائيل في السنوات الأخيرة. على الأقل في اختبار النتيجة وفي إحساس الأمن في الشوارع. لم يبدأ التصعيد وموجة الإرهاب بسبب حكومة التغيير قبل نحو عشرة أشهر، بالضبط مثلما لم تصعد موجة العمليات الأخيرة درجة بسبب سياسة الحكومة الحالية.

مسؤولية رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هي العمل بخطة مرتبة، بهدف محاولة وقف ميل التصعيد. قد يكون نتنياهو مشغولاً بالثورة القضائية، لكن القدس في هذه الأثناء تهرب من بين يديه، ويبدو أن وزير الأمن القومي، المسؤول عن جبهة الأمن في المدينة، لم يجد بعد الأيدي والأرجل. يشغل نفسه بالصغائر وأساساً في الاستعراضات التي تتأثر بعلاقات عامة لحظية. بن غفير مضغوط من المعادلة التي وضعها لنفسه عندما اتهم سلفه في المنصب عومر بارليف بالمسؤولية الشخصية عن الوضع الأمني في إسرائيل. إن بن غفير مشغول في كل ما ليس مرتبطاً بالتصدي للوضع الأمني في "يهودا والسامرة" وقطاع غزة. صحيح أنه يحتاج لأن يتصدى للبناء غير القانوني، لكن ليس لهذا أي علاقة بالتصدي للإرهاب مثلما للتصريحات عن "سور واق 2" في شرقي القدس. ويخلط بن غفير، وربما بشكل مقصود، بين مفاهيم الحوكمة وإنفاذ القانون والوضع الأمني الحالي. خطاب الضغط قد يخلق في نظره رداً تجاه الميدان، أما عملياً فهو ذو إمكانية كامنة لتسخين الجبهة أكثر فأكثر.

إن تصعيداً دراماتيكياً في شرقي القدس كفيل بأن يؤثر على الساحة الفلسطينية كلها. وإذا كان نتنياهو معنياً بالامتناع عن مثل هذا التصعيد، فهو مطالب بإدارة الوضع عن كثب وألا يترك الدفة في يدي وزير عديم التجربة لا يبذل جهداً ليتعلم من تجارب الآخرين.

* * *

كاونتربنش: إسرائيل تفرض على الشعب الفلسطيني نظام فصل عنصري

بقلم ديفيد س. داماتو

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في اللغة العربية، يعني مصطلح "الصمود" تقريباً الثبات أو المثابرة التي لا تكل. وهو مصطلح أصبح نقطة

تحشيد ثقافي وممارسة اجتماعية تحررية لشعب يخوض معركة يومية من أجل البقاء على أرضه. وبالنسبة لهذا الشعب، الذي يواجه، الآن، هجوما مميتاً من حكومة يمينية متزايدة الخطورة، فإن الصمود هو التضامن، والمساعدة المتبادلة، والمقاومة الحازمة لنظام فصل عنصري. وقد حذفت القصة الغربية حول ما نشهده في فلسطين روايات الفلسطينيين أنفسهم، وأغفلت قصتهم عن الصمود التي تتجسد بالكفاح المشترك من أجل الحرية والمساواة.

الصمود هو ممارسة "تخلق عالماً مستمراً" يمكن للفلسطينيين فيه "العيش مع المقاومة والرفض معاً"، كنضال واعٍ للواقع المادي الذي هو فلسطين كشعب، ومكان، وثقافة.

في آذار الماضي، أصدر المقرر الخاص للأمم المتحدة المكلف بتقييم الوضع في فلسطين تقريراً مقلقاً، يصف فيه "نظاماً قانونياً وسياسياً ازدواجياً وتمييزياً بشكل عميق"، ويدعو المجتمع الدولي إلى التحرك. وقبل أقل من شهرين من صدور تقرير الأمم المتحدة أصدرت "منظمة العفو الدولية" تقريراً يفصل جرائم نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، ويصفه بأنه "نظام وحشي للهيمنة والجرائم ضد الإنسانية"، يقوم على مكونات رئيسة من "تمزيق الأراضي، والفصل والسيطرة؛ ونزع ملكية الأراضي والممتلكات؛ والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية". وبعد وقت قصير من صدور هذه التقارير، شنت الحكومة الإسرائيلية حملة إرهابية تسمى "عملية كاسر الأمواج"، وهي سيل مركز من العنف جعل العام 2022 أحد أكثر السنوات دموية على الإطلاق في الضفة الغربية.

وفقاً لتقرير صادر عن منظمة "المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان" غير الربحية، قُتل أكثر من 200 فلسطيني في العام 2022، 1 من كل 5 منهم تقريباً من الأطفال. وتعود معظم هذه الأرواح المفقودة إلى "مدنيين قتلهم الجيش الإسرائيلي في عمليات وسياقات غير مبررة، لم يشكلوا فيها أي تهديد أو خطر وشيك على حياة الجنود أو المستوطنين الإسرائيليين". ولا يزال العام الجديد في أوله، لكنه شهد مسبقاً مستويات من العنف والموت التي، إذا استمرت، ستجعل العام 2023 أكثر دموية حتى من العام 2022. وشهد شهر كانون الثاني وحده مقتل 35 فلسطينياً، 8 منهم من الأطفال. إن الشعب الفلسطيني يخوض معركة يائسة.

في هذا المنعطف، يجدر بنا أن نكرر أن هناك توافقاً لا يمكن إنكاره في الآراء داخل المجتمع الدولي: الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ينتهك الأحكام القانونية الدولية التي تحظر ممارساتها المتمثلة في تشريد الفلسطينيين بالعنف ومصادرة أراضيهم ومواردهم الطبيعية. ولدى الحكومة الإسرائيلية نمط راسخ من الاستهداف غير القانوني للمدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، ومتابعة تنفيذ حملة إرهابية لا هوادة فيها تشمل المراقبة المتطورة، وفرض "قيود صارمة على الحركة." وتخضع تحركات الفلسطينيين وأنشطتهم للرصد

والمراقبة الشديدين، ويخيم على أفق سكان الأراضي المحتلة شبح التهديد الدائم باستخدام القوة المميتة. ويتم تجريم حتى وجودهم ذاته. لقد جعلت حكومة إسرائيل من نفسها واحدة من أكثر الجهات الفاعلة الحكومية خروجاً عن القانون وإفلاتاً من تحمل المسؤولية والمساءلة على هذا الكوكب، مستخفة بالمعايير القانونية الدولية والرفض من جانب واحد لأي آلية للمحاسبة. وحتى في ظل الاختبارات الأكثر صعوبة لفحص نظام فصل عنصري، فإن إخضاع إسرائيل الوحشي لملايين الفلسطينيين لوضع اجتماعي وسياسي واقتصادي من الدرجة الثانية يفي بشروط الاختبار.

تتأسس المشاريع الاستعمارية الاستيطانية مثل ذلك الذي أدى إلى إنشاء إسرائيل على افتراض أن المستعمِرين هم شعب متفوق يأتي من ثقافة أعلى، يتمتع بالحق في الاستيلاء على الأرض والاحتفاظ بها وحكمها. وكان قمع الفلسطينيين كشعب ومحو فلسطين كمفهوم وثقافة حية هدفين مركزيين للإسرائيليين منذ فترة طويلة قبل قيام دولة إسرائيل. كانت الشرعية الأخلاقية لمشروعهم الاستعماري تعتمد - ولا تزال - على فكرة أنه لا يوجد شيء اسمه فلسطين.

وفي الشهر الماضي فقط، أمر إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي الإسرائيلي الاستبدادي الجديد، بتصعيد جديد في الحرب المستمرة على الثقافة والهوية الفلسطينية من خلال حظر رفع العلم الفلسطيني. وتنتشر في كل زاوية في الضفة الغربية مئات نقاط التفتيش العسكرية وحواجز الطرق، حيث يواجه الفلسطينيون تهديدات يومية وإساءة معاملة لدى أصغر مخالفة متصورة.

إنه نظام من الانضباط القسري والتخويف مصمم لإخضاع ومحو السكان الخاضعين للاحتلال. لكن الواقع قائم ويفرض نفسه؛ هناك شعب فلسطيني موجود، ولا يمكن تخيل عدم وجوده، وهو يستحق التحرر من القسوة والقمع المستمرين اللذين يأتيان مع وضعه كمواطنين من الدرجة الثانية. وإذا قلنا أي شيء مختلف، أو إذا لم نقل شيئاً على الإطلاق، فإننا نتبرأ من مسؤوليتنا تجاه هذه المجموعة من الناس. لم يعد بإمكان الحديث عن فلسطين في الغرب أن يتسامح مع المساواة السخيفة والهجومية للجالية اليهودية ككل مع دولة إسرائيل. إن الأولى هي مجتمع عالمي متنوع ومتعدد الأعراق تحدده عائلة من التقاليد الثقافية والدينية التي تعود إلى آلاف السنين. والأخيرة هي كيان حكومي استعماري تأسس في منتصف القرن الماضي ويتميز بإقصائه الصريح لغير اليهود وغير البيض، وبنظامه القانوني المزدوج، ووحشيته تجاه أقلية عرقية أصلية متجذرة في الأرض. وقد عاش الفلسطينيون لأجيال تحت التهديد المستمر بالطرد القسري، والجهود العنيفة لطمس الهوية والثقافة الفلسطينيتين.

سيكون من الصعب المبالغة في تقدير "التفاوت الشاسع في القوة" في العلاقة بين إسرائيل وفلسطين. فعلى

الرغم من تحفظها المعروف بشأن برامج وقدرات أسلحتها النووية، إلا أن إسرائيل دولة نووية، وتصنف بشكل روتيني بين أقوى الحكومات على وجه الأرض. وكان عدم التماثل الهيكلي واضحاً في العلاقة منذ قرن مضى، عندما بدأت فترة الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، التي أدت إلى إنشاء نظام يعترف بقومية يهود الإقليم ويحمي حقوقهم ومكانهم في المنطقة، من دون توسيع نفس الاعتراف القانوني والحماية ليشملا العرب. واليوم، تحمي علاقة إسرائيل الفريدة مع الولايات المتحدة الحكومة الإسرائيلية من المساءلة أمام المجتمع الدولي الأوسع. وباعتبارها دولة شاذة عالمياً ومارقة في انتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي، فإن حكومة الولايات المتحدة هي أيضاً شاذة في رفضها التوقيع على قرار للأمم المتحدة ينص على أن احتلال إسرائيل لفلسطين غير قانوني.

وفي واقع الأمر الواقع، يتميز موقف النخبة في واشنطن من أزمة حقوق الإنسان في فلسطين ليقف بين أوضح الأمثلة الحالية على ازدواجية التفكير والمعايير، حيث تدين الولايات المتحدة المستوطنات بصوت خافت بينما تقدم دعماً ثابتاً للنظام المزدوج والقمعي الذي تمثله الحكومة الإسرائيلية. وهنا أيضاً، كان للاعتبارات الاستراتيجية للحرب الباردة مكانها، حيث جعلت حروب إسرائيل وفتوحاتها على حساب الدول المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي منها شريكاً قوياً في الحرب الغربية ضد الاتحاد السوفياتي.

يجب أن تلتزم دول العالم بوضع نفسها في مستوى أعلى من ذلك الذي وضعت إسرائيل نفسها فيه. وإذا لم تفعل، فلن تكون الجهات الفاعلة الحكومية أكثر من عصابات من المجرمين، الذين معيارهم الأخلاقي الوحيد هو القوة تصنع الحق، والذين يمكنهم السرقة والقتل مع الإفلات التام من العقاب. ويجب أن ينطوي أي طريق لإنهاء الرعب والخسارة اللذين تعرض لهما الشعب الفلسطيني على مواجهة صادقة مع الجرائم التي حدثت في الماضي وتُرتكب في الحاضر على حد سواء. وتتطلب مثل هذه المواجهة الصادقة أن نستمر في تسمية هذا النظام الوحشي والقمعي بما هو عليه، نظام فصل عنصري، يحكم على الفلسطينيين بالسجن مدى الحياة في مرتبة أناس من الدرجة الثانية. ليس هناك وقت للانتظار. وتتطلب حالة الطوارئ الإنسانية التي يعيشها الناس في فلسطين أن نقف جنباً إلى جنب مع الفلسطينيين في صمودهم، وأن نلتزم برفض "تقنيات الخنق".

* * *

هآرتس: متى سيهرب نتنياهو من الائتلاف؟

بقلم غيدي فايس

"إذا كانت مهمة حياتك هي إسقاطي فماذا تريد مني أن أفعل؟"، سأل بنيامين نتنياهو نوني موزيس، "أنت لم

تترك لي أي خيار. أنت تجبرني على محاربتك... هذا سيتحول إلى مهمة حياة."
بالنسبة له هذه هي رؤيته. ولكن كانت هناك لحظة فهم فيها الشخص الدارويني أنه من أجل البقاء يجب أن تتصالح مع الذين أرادوا،، حسب رأيه، إسقاطه بمساعدة رأس المال والسيطرة على وسائل الإعلام وعلى المحكمة وعلى الأكاديميا وعلى مراكز القوة الأخرى: النخبة. بالنسبة له، هم شخصوه بالخطأ بأنه المسؤول عن التحريض الذي سبق قتل إسحق رابين، ولم يسلموا لحظة بانتخابه رئيسا للحكومة في 1996 وفعلوا كل ما في استطاعتهم من أجل أن يختفي.
محاولة الانفراج بالنسبة لنتنياهو وصلت بعد لحظة من هزيمته في الانتخابات.
ونظرة خاطفة لأشهر معدودة في مذكرات نتنياهو في العام 2000 كـ"مواطن قلق"، تحكي جزءاً من القصة: سافر إلى لقاءات في بيوت الذين أراد استبدالهم: الشاعر نتان زاخ والكاتب عاموس عوز، وقاضي المحكمة العليا، حاييم كوهين، ورئيس المحكمة العليا، مئير شمغار. وقد التقى عدداً من المراسلين المعادين وأعضاء اليسار.
عندما عاد من المنفى إلى وزارة المالية أدار ظهره لمنتخبيه، وطبّق جدول أعمال أعجب بعض ألد أعدائه، الطبقة العليا التي تنتمي للتشويه السياسي الإسرائيلي الذي يسمى "وسطًا – يساراً."
هذا لم يساعد. ساروا وراء شارون وأولمرت. تحطم في الانتخابات وحصل على 12 مقعداً، وشعر بنكران الجميل. ذهبتُ ضد من انتخبوني من أجل إنقاذ اقتصاد إسرائيل. كنتُ مستعداً لسفك دم سياسي مقابل ذلك، قال بعد الهزيمة. "هؤلاء الأشخاص لم أتوقع منهم أن يسفكوا دمي."
عاد إلى رئاسة الحكومة في 2009 وهو مزود بأفكار من الفشل: يجب ألا تفقد التواصل البصري مع القاعدة، لكن أيضاً يجب ألا يثير ضده النخبة الخطيرة. لذلك، حتى جولة الانتخابات في 2015 هو تقريباً لم يتصادم مع "اليسار" و"النخبة" والمحكمة العليا وأبناء العائلة الباقين. حتى أنه أوقف مبادرات تشريعية متطرفة، واهتم بأن يقف على يساره ممثلون يمكن للنخبة أن تتماهى معهم. يبدو أنه فهم بحساب بارد أن هذه هي الطريقة من أجل البقاء.

بعد ذلك جاءت انتخابات 2015 ومعها التجربة التي سبق رؤيتها. رغم أنه حسب أقواله مد يده، مرة أخرى اتحد أمامه نسيج قوى كان يطمح في إسقاطه. وفي ظهيرة يوم الانتخابات اتصل بأمنون ابراموفيتش وأعلن أنه سيهزم وعزا الهزيمة المتوقعة للمؤامرة التي حاكها الأميركيون ضده، والأموال الكثيرة وبالطبع وسائل الإعلام. عندما فاجأ نفسه وفاز، طلق الجانب الثاني طلاقاً لا رجعة عنه. هذه المرة شكل حكومة دون جانب يساري، وعاد إلى نقطة الانطلاق، هجوم عنيف، قبيح، وشامل.

من ناحيته هو فقط دافع عن نفسه ورد لهم الحرب. التحقيقات الجنائية، التي جاءت في ظل خوفه من فقدان الحكم في 2015، والتي قادته إلى صفقات جنائية مع بارونات الإعلام، أدت إلى الشرخ النهائي. "المأساة هي أنه لا يوجد شيء يريده مثل اعتراف النخبة بعظمته"، قال شخص يعرفه جيداً. "هو الذي ليس مثل بشر"، "نتنياهو يحتقر كل شيء غير واقعي"، لاحظ آخر. "لذلك، لا توجد أي علاقة نفسية بينه وبين الشركاء الطبيعيين. هو يخاف جداً من سموتريتش وشركائه الذين لا يتم التعبير لديهم عن غياب الواقعية فقط بالإيمان، بل أيضاً بالقومية المسيحانية المتطرفة."

منذ فوزه يقف معهم ومع نماذج خيالية مثل لفين وروتمان في الحرب الحاسمة من أجل حريته أمام الأعداء القتلة. إذا شعر أنه يمكنه اجتياز المعارضة فسيذهب حتى النهاية. وإذا أدرك أن النضال سيهز كرسيه فسيبحث عن طريق للنجاة، إذا كانت توجد طرق كهذه. أيضا هو خائف من تأثير الانفجار الذي سيحدث عندما ستخرج النخبة ملايين الأشخاص إلى الشوارع. مهمة حياته هي البقاء.

* * *

هآرتس: إسرائيل الجديدة بقيادة درعي وسموتريتش

بقلم نحاميا شترسلر

رغم الدعوة الانفعالية للرئيس بوقف التشريع، إلا أنها بالتحديد بدأت، أول من أمس، عندما صادقت لجنة الدستور على بندين في الانقلاب النظامي: تعيين قضاة المحكمة العليا من قبل الائتلاف، ومنع المحكمة العليا من إلغاء قوانين أساس.

حتى الآن كان يبدو أن نتنياهو يقود الانقلاب بهدف إلغاء محاكمته، في حين أن ياريف لفين وسمحا روتمان، والحريديين والمستوطنين، يستخدمون فقط كبيادق.

اليوم يتبين أنهم هم بالذات (لفين وروتمان وآريه درعي وموشيه غفني وبتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير) يستخدمون بيبي من أجل تنفيذ خططهم: تصفية المحكمة العليا التي تزعجهم في تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة – يمينية – متطرفة وغير ديمقراطية.

لفين وروتمان يمقتان الديمقراطية. هما يريدان استبدالها وتحقيق حكم فاشي – عسكري، يضطهد كل من يفكر بطريقة أخرى، والمحكمة العليا هي العائق أمامهما. هما لا يعملان لدى بيبي، ممثل المستوطنين في الحكومة، سموتريتش، يشمئز منه، ليس عبثاً أنه قال عنه: "كذاب ابن كذاب... وأنه لن يبقى هنا إلى الأبد، وذات مرة سيدان في المحكمة."

يعرف الحريديون أنهم يتعاملون مع متحايل، ولذلك فهم يريدون استغلال اعتماده الحالي عليهم من أجل تحقيق كل أحلامهم هنا والآن، قبل أن يقوم بالتحايل عليهم مثلما فعل في التحالف مع بني غانتس. ليس صدفة أن حذرت شخصيات رفيعة في "يهدوت هتوراة" بيبي من أنه إذا تنازل عن أي شيء في "الإصلاح القانوني" فإنهم سينسحبون من الائتلاف.

يؤمن الحريديون بأن المحكمة العليا تكرههم وتريد إسقاطهم. الأهم بالنسبة لهم هو إنجاز الإعفاء الكامل من التجنيد، وتمنع المحكمة العليا ذلك. وحلمهم هو تمرير قانون يعفيهم بشكل كامل من الخدمة العسكرية، دون شروط وحصص وعقوبات مالية، ومن أجل ذلك يجب تصفية المحكمة العليا التي لم تسمح بذلك حتى الآن بذريعة تقاسم العبء. مساواتهم معكوسة، النساء للمطبخ والعلمانيون للخدمة العسكرية. عمل قاسٍ وضرائب باهظة ستحول للطلاب المتدينين المتملصين.

ثمة موضوع آخر يقلق الحريديين هو تمويل مؤسسات التعليم. في الاتفاقات الائتلافية تم النص على أن ميزانيات مؤسسات التعليم التي لا تعلم المواضيع الأساسية ستصبح مساوية لتلك التي يعلمون فيها هذه المواضيع. هم يدركون أن هذه العملية سيتم وقفها في المحكمة العليا ولذلك هم يريدون تصفيتها.

هناك أيضاً موضوع يغضبهم وهو الخميرة في عيد الفصح. قررت المحكمة العليا أنه يجب إلغاء إدخال المأكولات المخمرة إلى المستشفيات في أيام العيد. وصف غفني في رده على ذلك القضاة بـ"الوقحين"، ووعد بسن فقرة استقواء "من أجل إعادة تنظيم قوتهم غير المحدودة". في الحقيقة فقرة الاستقواء تحولت إلى جزء رئيس في الانقلاب النظامي.

هناك مواضيع أخرى تغضبهم مثل مسار "حائط المبكى"، وعمل القطار في أيام السبت، وإلغاء تعيين درعي في منصب وزير، كل هذه مشكلات ستحل بالتدريج إذا تم تحييد المحكمة العليا.

يعرف سموتريتش وبن غفير أنه توجد لهما الآن فرصة لن تتكرر من أجل تغيير وجه الدولة. وهما يريدان شرعنة عشرات البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة، ما سيعمق سيطرتهما على الأرض، ويمكّن من تنفيذ خطتهما الكبرى وهي ضم مناطق ج لإسرائيل، في حين أنه في المناطق الأخرى ستقام دولة محمية صغيرة تحت سيطرة إسرائيل. حصلا على سلفة، قبل أيام، عندما قرر الكابينيت شرعنة 9 بؤر استيطانية. وبشكل عام هما يريدان عدم تدخل المحكمة العليا فيما يحدث في الضفة، وأن لا يتم التقرير فجأة بأن الأمر يتعلق بأراضٍ خاصة محظور سلبها، وأن لا تزعجهم في هدم البيوت واقتلاع أشجار الزيتون، وأن تسمح لهم بالتنكيل بالفلسطينيين بهدوء وطردهم لاحقاً ودون الانشغال الزائد بحقوق الإنسان.

أي أن المستوطنين والحريديين هم الذين يقررون الآن كيف ستظهر إسرائيل الجديدة: دون محكمة عليا،

ومع مستشار قانوني من قبلهم، ومستشارين في الوزارات الحكومية كانوا ذات مرة حراس عتبة وهم الآن دمى. وإذا كان يجب عليهم مساعدة نتنياهو في الهرب من محاكمته فهذا ثمن معقول جداً.

* * *

قلق إسرائيلي من تراجع الحافزية للخدمة في الوحدات القتالية للجيش

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

في الوقت الذي تواجه فيه دولة الاحتلال تحديات عسكرية متلاحقة، يسود قلق في قيادة جيشها من تأثير التطورات الداخلية على زيادة حافزية الشبان الإسرائيليين على التجنّد في صفوفه، خاصة في الوحدات القتالية. ويخشى المسؤولون في قيادة الجيش من تداعيات الاحتجاجات الإسرائيلية المتصاعدة على حكومة اليمين الفاشية، التي بلغت ذروتها، بمشاركة ضباط وجنود سابقين. ولعل أحد بواعث القلق الإسرائيلي هو الإضرار بدوافع الخدمة النظامية والاحتياطية.

يوسي يهوشاع الخبير العسكري بصحيفة" يديعوت أحرونوت "أكد أن "قيادة جيش الاحتلال تشعر بقلق بالغ إزاء الانقسام المتزايد في المجتمع الإسرائيلي في أعقاب خطة التغييرات القضائية لحكومة بنيامين نتنياهو، وتصاعد الاحتجاجات ضدها، لا سيما المشاركة المتزايدة للضباط السابقين والجنود الحاليين في الاحتجاج، حتى إن بعضهم يفعل ذلك أثناء حمل العلم العسكري الخاص بوحداتهم، واليوم (أمس الاثنين) من المتوقع أن يسجل الاحتجاج رقما قياسيا آخر، في شكل احتجاج جماهيري أمام الكنيست، وإضراب لأجزاء معينة من الاقتصاد."وأضاف في مقاله أن "تواتر هذه الأحداث الداخلية المتصاعدة يزيد من مستوى قلق قيادة الجيش الإسرائيلي بشأن احتمالية أن يؤدي اشتراك العسكريين في الأحداث للإضرار بالدوافع للخدمة القتالية النظامية والاحتياطية. وتظهر المحادثات مع كبار المسؤولين العسكريين في الأيام الأخيرة أن هذا مصدر قلق حقيقي لم يسمع به من قبل، على الأقل منذ تنفيذ الانسحاب من قطاع غزة في 2005، وبحسبهم فإن الانقسام الاجتماعي العميق يمكن استيعابه من موجة الاحتجاجات الحالية، لكن الخشية الحقيقية والخطيرة تأتي من أوساط الجيش."

ونقل عن "كبار الضباط في الجيش أنهم يسمعون المزيد والمزيد من الآباء أنهم لن يرسلوا أبناءهم للتجنيد على الإطلاق، ويوضح آخرون أنهم سيرفضون إرسالهم للخدمة القتالية، أو يهددون برفض الخدمة في الاحتياطيات بأنفسهم، ما يجعل الخوف حقيقيًا، وعلى الجيش الاستعداد لذلك، وألا يتفاجأ من هذا

الاحتمال المتمثل في رفض التجنيد النظامي أو خدمة الاحتياط، وهذا السبب الذي دعا قادة كتائب الاحتياط للانتباه لما كان يحدث في الميدان، والتعامل معها، وإبلاغ القيادة بها. كما أنه طُلب من قادة الوحدات النظامية إظهار اليقظة المتزايدة، وبذل كل ما بوسعهم لمنع النقاش السياسي والحزبي من التسلل لصفوف الجيش."
وكشف أن "قيادة الجيش لم يعجبها سلوك كبار ضباط الاحتياط المشاركين بالاحتجاجات وهم يلبسون الزي العسكري، لأن ذلك من شأنه توريط الجيش في الخلافات الإسرائيلية الداخلية المتصاعدة، ويضرّ بأدق نسيج للجيش، ما يعني تعرّض رئيس الأركان هآرتسي هاليفي لضغوط مبكرة لإجباره على التعبير عن موقف ضد تورط ضباط الاحتياط، لكنه اختار عدم القيام بذلك في هذه المرحلة، رغم أن الاحتجاجات سيكون لها تأثير عميق على الجيش، لأن هذه المرة، وعلى عكس الصراعات السياسية والاجتماعية السابقة، هذه أزمة أعمق، ولن تمر مرور الكرام، لأنه لا توجد منطقة في المجتمع الإسرائيلي لم يخترقها هذا التوتر."
الخلاصة الإسرائيلية من هذا التخوف أنه خلال أيام التجنيد سيتم تحديد براعم الأزمة الجديدة في الجيش، وربما تلقى صدى في شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، وقد تنقل انطباعا بأن الجيش غير مستعد لاستيعابها. وبغض النظر عما إذا كانت الاحتجاجات ستستمر أكثر من ذلك لعدة أشهر أم لا، فإن عواقبها على الجيش ستظهر في جولات التجنيد المقبلة، حيث يحاول أن يوضح للجميع أنه من الأفضل تركه خارج هذا الصراع، وإعطاؤه الفرصة للتعامل بهدوء مع التحديات العديدة التي تقف أمامه، لكن يبدو أن فرصته هذه المرة منخفضة.

* * *

الشاباك وسّع نشاطه ضد ناشطين بالاحتجاجات المناهضة لخطة إضعاف القضاء

ترجمة: موقع عرب 48

الدائرة اليهودية في الشاباك وسعت عملياتها المخابراتية ضد ناشطين في الاحتجاجات يوصفون بأنهم "فوضويون" يساريون بادعاء التحسب من استهداف مؤسسات الحكم، وكذلك ضد ناشطي يمين متطرف مثل أعضاء بمنظمة "لا فاميليا"

وسّعت الدائرة اليهودية في جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، في الشهر الأخير، عملياتها ضد من تصفهم بأنهم "فوضويون" يساريون ينشطون في الاحتجاجات المناهضة لخطة إضعاف جهاز القضاء والاستعدادات لتنظيمها وأقوال توصف بأنها تحريض ضد وزراء كبار في الحكومة الإسرائيلية، حسبما نقلت صحيفة "هآرتس" اليوم، الأربعاء، عن مصادر في الشرطة. وحسب المصادر، فإن الدائرة اليهودية في الشاباك تعمل إلى

جانب الشرطة أثناء المظاهرات الاحتجاجية، بادعاء الخشية من أن يستهدف من وُصفوا بأنهم ناشطو يسار متطرف مؤسسات الحكم. وقال مصدر في الشرطة إن عمليات الشاباك بهذا الخصوص هي مخابراتية وتشمل تعاونا مع مباحث الشرطة. وأفادت الصحيفة بأنه خلال المظاهرات الاحتجاجية الأخيرة، عمل إلى جانب الشرطة أفراد شعبة الشاباك لإحباط الإرهاب ومنع تآمر في الوسط اليهودي، الذين كانوا ضالعين في جمع معلومات مخابراتية واستعدادات ركّزت على إمكانية حدوث أنشطة محظورة من جانب متظاهرين وإمكانية أن يسعوا إلى الوصول إلى منزل رئيس الكنيست، أمير أوحانا، في تل أبيب والذي لا يبعد موقعه عن مركز المظاهرات. كذلك يشارك أفراد الشاباك ضالعين في جمع معلومات مخابراتية حول نوايا ناشطين في اليمين بالوصول إلى مراكز الاحتجاجات من أجل الدخول في عراك مع المتظاهرين واستهدافهم .

وقال مصدر في الشرطة إن الدائرة اليهودية في الشاباك نفذت أنشطة مشابهة أثناء المظاهرات ضد رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مقابل المسكن الرسمي لرئيس الحكومة في شارع بلفور في القدس. وشارك أفراد الشاباك بشكل نشط في حينه في المداولات التي سبقت الاحتجاجات وأثناءها، وعملوا إلى جانب أفراد الحراسة التابعة للشاباك خشية اقتحام المسكن الرسمي. كذلك نقل الشاباك معلومات إلى الشرطة حول أنشطة ناشطي يمين متطرف، وبينهم أعضاء في منظمة "لا فاميليا"، خشية أن يحاولوا استهداف المتظاهرين ضد نتنياهو. واعتبر مصدر في الشرطة أنه "في أوساط اليسار أيضا يوجد متطرفون وفوضويون الذين قد يستخدمون العنف وتجاوز احتجاج شرعي. وعدا ذلك، فإن الخطاب في الشبكات الاجتماعية قد يدفع شخصا ما إلى تنفيذ عمل على إثر التحريض المتصاعد وخاصة بتزايد تطرف الخطاب."

وجاء في تعقيب الشاباك أن "جهاز الأمن العام مسؤول بموجب القانون على الحفاظ على أمن الدولة، وإجراءات النظام الديمقراطية ومؤسساته من تهديدات إرهابية، تخريبية، تآمرية، تجسس وكشف أسرار الدولة. ويعمل الجهاز وسيستمر بالعمل وفقا لغايته بموجب القانون فقط لا غير، بهدف الحفاظ على أمن الدولة ومواطنيها."

* * *

سموتريتش: الإدارة الأميركية تدرك التزامنا للاستيطان والخلافات معها ستستمر

سموتريتش حول قرار الكابينيت شرعنة تسع بؤر استيطانية عشوائية ودفع بناء 10 آلاف وحدة سكنية في المستوطنات: "خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، لكننا لا نكتفي بذلك طبعا. ملتزمون بتسوية الاستيطان كله وإزالة قيود على البناء"

رفض وزير المالية والوزير في وزارة الأمن الإسرائيلية، بتسلئيل سموتريتش، أمس الثلاثاء، إعلان الإدارة الأميركية عن معارضتها لشرعنة تسع بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية، بموجب قرار المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية، أول من أمس. وقال سموتريتش خلال مؤتمر صحافي عقده في البؤرة الاستيطانية العشوائية "غفعات هرئيل" في منطقة رام الله، اليوم، إنه "أعتقد أن من يعرف البيانات، فإن هذا (الإعلان الأميركي) رد فعل معقول جدا. ولدينا مصالح مشتركة، وإلى جانب ذلك نحن ننقل إلى الأميركيين مفهومنا ومصالحنا. وهذه الإدارة الأميركية تعلم أن هذه الحكومة ملتزمة بالاستيطان. ومسموح أن تكون هناك خلافات بين أصدقاء أيضا، وهذا سيستمر على هذا النحو."

وجاء في بيان صدر عن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، أمس، أنه "نحن قلقون للغاية إزاء قرار إسرائيل" إضفاء الشرعية على تسع مستوطنات في الضفة المحتلة وتقارير عن سعيها لبناء "عشرة آلاف وحدة استيطانية."

وقال سموتريتش إن قرار الكابينيت حول شرعنة تسع بؤر استيطانية عشوائية وبناء عشرة آلاف وحدة سكنية في المستوطنات هو "خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، لكننا لا نكتفي بذلك طبعا"، مضيفا أن حزب الصهيونية الدينية "ملتزم بتسوية الاستيطان كله وإزالة قيود على البناء" في المستوطنات. وتابع أنه "يجب أن تدار الأمور في هذه المنطقة مثل أي منطقة أخرى في دولة إسرائيل، وهكذا سيكون." وعبر سموتريتش عن أمله بأن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، "سينهي نقل موضوع الصلاحيات من وزير الأمن إليّ، ونحن سنعمل كثيرا في البناء والتطوير، وخصوصا في تطبيع حياة نصف مليون ساكن (مستوطن) في يهودا والسامرة، وسننهي خضوعهم لحكم عسكري. وليس لدينا شكاوى ضد الجيش الإسرائيلي، لكن لا ينبغي أن يدير حياة مواطنين وإنما الوزارات، وهكذا سيكون." وتابع سموتريتش أن "الرد الحقيقي على الإرهاب هو الاستمرار في البناء، والاستمرار في الاستقرار في أرض إسرائيل. وهذا ما علينا فعله كحكومة ودولة وشعب. والمشروع الاستيطاني ينمو بفضل الطلائعيين الذين ينفذوه على مدار سنوات طويلة جدا. وصادقنا الآن على 10 مستوطنات (شرعنة البؤر الاستيطانية)، ويوجد بند عام في القرار يسمح لنا بدفع المزيد في موازاة ذلك إذا دعت الحاجة. وشركائي في الائتلاف يدركون أن هذه خطوة منطقية."

* * *

الحكومة الإسرائيلية بصدد المصادقة على بناء 7,032 وحدة استيطانية بالضفة

تعتزم الحكومة الإسرائيلية، المصادقة على 43 مخططا لبناء نحو 9,409 وحدات سكنية جديدة في الضفة الغربية، لتوسيع مستوطنات قائمة وإعادة إحياء مستوطنات تم إخلاؤها وتعزيز بؤرة استيطانية معزولة وعشوائية في عمق الضفة المحتلة، وتحديدا في المناطق التي تعتزم تشديد القيود على البناء الفلسطيني فيها.وتشمل المخططات الجديدة، بحسب هيئة البث الإسرائيلي العام ("كان 11")، 1000 وحدة استيطانية في "معالي أدوميم"، شرقي القدس المحتلة، و400 وحدة استيطانية في "كريات أربع" في منطقة الخليل، وكذلك 400 وحدة في البؤرة الاستيطانية "نتيف هأفوت" التي تم إخلاؤه عام 2018.

وبحسب "كان 11" فإن المصادقة المتوقع على مخططات البناء الاستيطانية الجديدة ستتم الأسبوع المقبل، وأشارت كذلك إلى أن وزير المالية الإسرائيلي والوزير في وزارة المالية، بتسلئيل سموتريتش، يعتزم خلال الأيام المقبلة شخصية مدنية ليكون مسؤولا عن "الإدارة المدنية" للاحتلال في الضفة.

ويأتي ذلك في أعقاب القرار الصادر عن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، يوم الأحد الماضي، بـ"إضفاء الشرعية" بأثر رجعي، على تسع بؤر استيطانية عشوائية وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، وسط معارضة أميركية أوروبية على الخطوة الإسرائيلية.كما قرر الكابينيت عقد جلسة "في الأيام المقبلة" للمجلس الأعلى للتخطيط والبناء في الضفة، للموافقة على بناء وحدات استيطانية جديدة؛ وكشف الموقع الإلكتروني لصحيفة "يديعوت أحرونوت" (واينت) أن المجلس سيصادق على 43 مخطط بناء جديد، من بينها 23 مخططا للإيداع (المرحلة قبل النهائية) و20 مخططا للمصادقة النهائية.وتشمل المخططات 100 وحدة استيطانية في "ألون موريه"، و212 في "ريحاليم" و380 في "كدوميم"؛ كما تشمل توسيع بؤر استيطانية عشوائية ومعزولة في عمق الضفة، وذكر "واينت" أن المخططات الجديدة تشمل نحو 7,032 وحدة استيطانية، 5,098 منها في مرحلة الإيداع و1,943 مخططا في المرحلة النهائية.وبموجب المخططات الجديدة سيتم بناء 32 وحدة استيطانية في "نوكديم"، بالإضافة إلى شرعنة البؤرة الاستيطانية "ميتساد" وتوسيعها بـ120 وحدة استيطانية جديدة، و60 وحدة استيطانية في "ألون شفوت"، و100 في "ألون موريه" و179 في "عيناف"، و100 في "مفو حورون"، و90 في "دولف"، و189 في "زيت رعنان"، و100 في "سنسانة" و45 في "فيريد يريحو."

ومخططات المرحلة ما قبل النهائية، تشمل خططا لبناء 32 وحدة سكنية في "تبواح"، و74 في "تسوفيم"، و409 في "معالي عاموس"، و114 في "ريمونيم"، و96 في "عيمانوئيل"، و433 في "نتيف هأفوت"، وهي بؤرة

استيطانية عشوائية تم إخلاؤها في حزيران/ يونيو عام 2018، بقرار من المحكمة الإسرائيلية العليا، قضى أنها بُنيت بشكل غير قانوني على أراض فلسطينية خاصة.

وأشارت الصحيفة إلى أن "الحديث يدور عن تصاريح بناء واسعة للغاية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة"، وأوضحت أن الخطوة لا تتعلق فقط بتوسيع المستوطنات الكبيرة أو الكتل الاستيطانية، بل بانتشار إستراتيجي كبير في كل مناطق المنطقة المصنفة "ج" (بحسب اتفاق أوسلو)، التي لا توجد نية لدى الحكومة للموافقة على خطط بناء للفلسطينيين فيها.

وأعربت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، الثلاثاء، عن "انزعاجها الشديد" من قرار إسرائيل "توسيع رقعة المستوطنات غير القانونية بشكل كبير في الضفة الغربية المحتلة."ورفض وزراء خارجية هذه الدول، في بيان مشترك، الإعلان الإسرائيلي عن إتاحة ما يقرب من 10 آلاف وحدة استيطانية، وأنها تعتزم بدء عملية شرعنة 9 بؤر استيطانية غير قانونية.وجاء في البيان أنه "نعارض بشدة هذه الإجراءات أحادية الجانب، التي لن تؤدي إلا إلى تفاقم التوترات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتقويض الجهود المبذولة لتحقيق حل الدولتين المتفاوض عليه."وأضافت الدول في بيانها أنه "نعيد تأكيد التزامنا بمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين، وأن يعيشوا جنبا إلى جنب."

وفي بيان مصور صدر عن وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتماؤ بن غفير، في أعقاب البيان الصادر عن واشنطن وحلفائها الأوروبيين فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، قال الأخير إن "أرض إسرائيل ملك لشعب إسرائيل."وقلل بن غفير من أهمية الانزعاج الأميركي والغربي من عزم إسرائيل على تعزيز الاستيطان في الضفة المحتلة، وقال: "أقول للأميركيين والأوروبيين يكفيكم إعرابا عن القلق."وأضاف: "هذه هي مهمتنا. هذه هي عقيدتنا... تسع مستوطنات أمر جيد لكنها لا تزال غير كافية. نريد أكثر من ذلك بكثير."

وطالبت السلطة الفلسطينية، اليوم الثلاثاء، بتحويل مواقف الدول الرافضة للاستيطان الإسرائيلي إلى "أفعال."وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حسين الشيخ، في بيان، إنه يرحب بـ"البيان الخماسي الصادر عن وزراء خارجية فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا وأميركا حول القرارات الإسرائيلية الأخيرة وتحديدا الاستيطان."وأضاف أنه "نطالب بتحويل الأقوال إلى أفعال وذلك بإرادة دولية تجبر إسرائيل على وقف عدوانها وإجراءاتها ضد الشعب الفلسطيني."

وفي بيان مشترك صادر عن وزراء خارجية الولايات المتحدة أنتوني بلينكن، وفرنسا كاترين كولونا، وألمانيا أنالينا بيربوك، وإيطاليا أنطونيو تاياني، وبريطانيا جيمس كليفرلي، حذر الوزراء من أن الاستيطان الإسرائيلي

"يفاقم التوترات ويقوض الجهود المبذولة لتحقيق حل الدولتين."وقال الوزراء إنهم "منزعجون بشدة من إعلان الحكومة الإسرائيلية المضي قدما في بناء نحو 10 آلاف وحدة استيطانية، وتنوي البدء في عملية لتشريع 9 بؤر استيطانية كانت تعتبر في السابق غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي."

* * *

في ظل تعاظم العمليات بالقدس: خطة طوارئ" لتجنيد عناصر شرطة

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

في أعقاب التوترات الأمنية مع اقتراب شهر رمضان، وبسبب النقص الحاد في القوى البشرية في شرطة العدو، اتفق وزير الأمن القومي، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير المالية، على "خطة طوارئ" لتشجيع التجنيد للخدمة في حرس حدود العدو في القدس. فقد أصدر وزير الأمن القومي للعدو تعليماته بالتحضير لتجنيد طارئ لحوالي 400 شرطي حرس حدود في شرطة العدو بالقدس، **ولتشجيع التجنيد في شرطة منطقة القدس تم اتخاذ خطوتين هامتين:**

- توفير منحة تجنيد خاصة لكل متجند في شرطة العدو بالقدس بمبلغ 25 ألف شيكل،
- ورتبة براتب لكل شرطي ينتقل من إحدى المناطق إلى شرطة العدو بالقدس.

الرتبة هي رقيب 8، والتي تُمنح حالياً لأي شخص يلتحق في شرطة العدو بالقدس، ولكنها لا تُمنح لأفراد الشرطة الذين ينتقلون من مناطق أخرى إلى منطقة القدس، وهذه درجة راتب قد تضيف عدة آلاف من الشواكل إلى راتب رجال شرطة العدو، وذلك بحسب صحيفة "إسرائيل اليوم."

ورحب "بن غفير" بالاتفاق مع رئيس وزراء العدو ووزير المالية، وقال إن العمليات النضالية الأخيرة في القدس، والعملية التي نقودها شرطة العدو شرقي المدينة، تفاقم النقص في عناصر الشرطة الذي يعاني منه لواء شرطة العدو بالقدس. وأضاف "بن غفير": "هناك حاجة ملحة لتسريع وزيادة تجنيد مئات من أفراد الشرطة في المنطقة، حتى نتمكن من التغلب على الإرهاب وممارسة سيادتنا في جميع أنحاء القدس."

* * *

بسبب قرارات "حكومة نتنياهو".. بلديات العدو تُهدد بالإضراب

هددت بلديات العدو بالإضراب خلال الأيام القادمة، بسب الضائقة المالية التي يتعرضون لها نتيجة قرارات "حكومة نتنياهو." وبحسب "القناة 12" احتجت بلديات العدو على قرارات "حكومة نتنياهو" بما له علاقة بالموازنة وقانون الترتيبات الاقتصادية، التي ستدفعهم إلى ضائق مالية أكبر من الضائقة التي يعانون منها حالياً. والإضراب سيشمل إغلاق رياض الأطفال، وتوقف خدمات الرعاية الاجتماعية والصرف الصحي. وتطالب بلديات العدو المحلية، بزيادة المنح التي تحتاجها من 3.5 مليارات شيكل إلى 4 مليارات شيكل، كما يطالبون بعشرات الآلاف من الفصول الدراسية، وتحسين ظروف عمل مُشرفات رياض الأطفال.

يشار إلى أن أحد أسباب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بلديات العدو، هي الاتفاقيات الائتلافية بين "نتنياهو" وشركائه من الحريديم، حيث أرسل رؤساء البلديات في حينه، رسالة يحذرون فيها من أن العديد من البنود المتعلقة بالتعليم الحريدي، تفرض عبئاً غير عادل على موازنات بلدياتهم، إضافة لتجميد عدد من الضرائب ذات العلاقة بالأملاك والتي كانت مورداً مالياً مهماً لصناديق البلديات.

* * *

قانون التغلب و"درعي 2": على طاولة الكنيست للقراءة التمهيدية

سيصدق الائتلاف الحكومي في كيان العدو اليوم (الأربعاء) في الجلسة العامة في قراءة أولية على سلسلة من مشاريع القوانين المتعلقة بالنظام القانوني بالكيان، مثل "قانون درعي 2" وفقرة التغلب على قرارات المحكمة العليا. ويأتي ذلك على الرغم من المحادثات التي جرت (الثلاثاء) في مقر رئيس الكيان، بشأن الخلاف حول الإصلاح القانوني، ومطالبة زعماء المعارضة بوقف الإجراءات التشريعية في الكنيست.

وبحسب موقع "والا" سيتم طرح مشاريع قوانين إضافية للموافقة عليها، مثل إلغاء قانون فك الارتباط والحرمان من

الجنسية والترحيل لعائلات منفذي العمليات، والبحث عن الأسلحة في المنازل دون أمر من المحكمة.

ومن القوانين البارزة التي ستطرح للقراءة التمهيدية اليوم (الأربعاء)، قانون يهدف إلى شرعنة تعيين رئيس حزب شاس "آرييه درعي" في منصب وزير، رغم إلغاء تعيينه من قبل المحكمة العليا، ووضعت المعارضة طلب التصويت على القانون ضمن شروط إجراء المفاوضات المتعلقة بالإصلاح القانوني، لكن وزير القضاء في حكومة العدو "ياريف ليفين" رفض ذلك.

تم التوقيع على "قانون درعي 2" من قبل أكثر من 40 عضواً في الكنيست من جميع الأحزاب في الائتلاف، ومن المتوقع أن يكون له أغلبية كبيرة.

* * *

الضم الزاحف تحت غطاء الانقلاب القانوني: تهديد العلاقات مع الولايات المتحدة والتآكل الأمني

بقلم رون بن يشاي

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . أطلس للدراسات

في الأسابيع الثلاثة الأخيرة، طرأ تدهور كبير على الوضع الأمني القومي العام في إسرائيل، الهيجان في مناطق الضفة الغربية الذي بدأ في مارس ما زال مستمرًا، رغم أن الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" وحرس الحدود ينجحون في منع وإحباط أغلب العمليات المُخطط لها، من خلال العمليات الاستباقية في مراكز الاحتكاك كل ليلة؛ لكن ما يزال هناك حوالي 40 إنذارًا وتحذيرًا في اليوم بشأن نوايا للقيام بتنفيذ عمليات.

في القدس، طرأ تدهور على الوضع الأمني والشعور بالأمان لدى اليهود، إثر سلسلة من العمليات التي نفذ أغلبها على أيدي أولاد ومراهقين، لذلك فقد حصلت موجة العمليات الحالية في القدس وصف "انتفاضة الأولاد". في غزة، أطلق من نهاية يناير وحتى اليوم عشرات الصواريخ، الحقيقة التي تشهد على أن الردع الذي تحقق في عملية "حارس الأسوار" و"بزوغ الفجر" آخذ في التآكل السريع، رغم المجهودات التي تبذلها المخابرات المصرية لتهدئة الأجواء.

كذلك على الساحة الإيرانية، هناك تطورات ذات طابع سلبي من منظور إسرائيل؛ إيران تخصب المزيد والمزيد من اليورانيوم لمستوى 60%، وقد اقتربت جدًا من درجة المادة الانشطارية المطلوبة للقنبلة، إضافة إلى أن التحالف التقني العسكري بين إيران وروسيا يتعزز ويتوثق.

التوتر بين واشنطن وإسرائيل

تطور سلبي آخر في المجال الأمني، وهو التوتر في العلاقات بين إسرائيل وواشنطن إثر قرار الكابينت الأمني – السياسي تأهيل تسع بؤر في الضفة الغربية والبدء في تطبيق مخططات البناء لحوالي 10,000 وحدة سكنية في المناطق (ج).

عامل آخر للتوتر الذي طرأ في الايام الاخيرة مع الولايات المتحدة وأوروبا هو تنفيذ تشريع الحد من قوة المنظومة القانونية من قبل الحكومة بنمط سريع، ودون مناقشته مع المعارضة. عملية التشريع المتعجلة هذه، والتي يُمكنها ان تضر بقوة المنظومة القانونية في إسرائيل، لا تتماشى وروح الإدارة في واشنطن. من المُهم أن نشير في هذا السياق إلى أنه وفور تشكيل الحكومة، حضر إلى البلاد مسؤول تلو الآخر؛ رؤساء كل من الـ "سي. آي. ايه" وليام بيرنز، ومستشار الأمن القومي الخاص بالرئيس بايدن جيك سوليفان، ووزير الخارجية انتوني بلينكن.

حسب أقوال مصادر أمريكية، وكما كشف ناحوم برنياع في "يديعوت احرونوت"، فقد اقترح بلينكن صفقة على نتنياهو: كن البالغ المسؤول، الذي يعمل على تهدئة الساحة الفلسطينية ويهتم بألا تنفذ الحكومة برئاستك في المناطق نشاطات أحادية الجانب تلغي حل الدولتين. إضافة إلى ذلك، اعمل على تشريع الإصلاحات القانونية بالإجماع الذي يبقي إسرائيل دولة ديمقراطية، ليبرالية، والتي تشبه قيمها قيم الولايات المتحدة.

في المقابل وعد بلينكن، أن يحصل نتنياهو على التعاون الوثيق والمساعدة في مواجهة إيران، والمساعدة الأمريكية لدفع عملية التطبيع مع السعودية واستمرار الدعم السياسي في المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة. الإدارة في واشنطن أيضًا أرفقت المقترح بصفقة كهذه بمنحة عسكرية؛ مناورة كبيرة مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة تحاكي للمرة الأولى وبشكل واضح الهجوم على إيران، ثمة منح أخرى أيضًا لم يتم الإفصاح عنها لغاية الآن. كذلك يجري في هذه الايام تعاون أمني تقني من شأنه في المستقبل ان يمنح إسرائيل قدرات عسكرية لم تكن لديها في مواجهة إيران.

قرار الكابينت يهدد هذا التعاون على الأغلب، وقد لمح بلينكن بذلك، الأحد، في خبر نشر مؤخرًا منسوبًا إليه، "نحن قلقون جدًا من قرار إسرائيل تقديم البناء لما يقرب من عشرة آلاف وحدة سكنية في المستوطنات، والبدء في عملية التأهيل بالأثر الرجعي لتسعة بؤر في الضفة الغربية" صرح بلينكن، وأضاف "كما أكدت في الماضي؛ أيّ أمر يُبعدنا من رؤية حل الدولتين لشعبين يمس بأمن دولة إسرائيل على المدى البعيد."

التلميح غاية في الوضوح، والأوروبيون أيضًا لا يدخرون جهدًا في إدانة إسرائيل إثر قرار الكابينت، لكن ما يجب أن يقلقنا بشكل مباشر وفوري هو الإدانة الأمريكية إثر حقيقة أن نتنياهو وحكومته في الواقع يرفضون مقترح الصفقة الأمريكية التي طرحت على طاولتهم.

بخصوص الهيجان في مناطق الضفة الغربية، ما يزال مستمرًا، لأن عوامل هيجانها ما تزال هنا: غضب الشباب على السلطة الفلسطينية وإسرائيل على حد سواء، توفر السلاح، ونزع الأجهزة الأمنية الفلسطينية يدها، إضافة إلى عشرات القتلى (الشهداء) نتيجة لمواجهة الشباب المسلحين مع القوات الأمنية الإسرائيلية، هؤلاء (الشهداء) هم بمثابة الزيت على النيران المشتعلة أصلًا.

ثمن مجهود إحباط العمليات

تدهور الوضع الأمني في القدس نابع على الأقل في بعضه وبشكل مباشر من سلوك الحكومة، وبشكل أدق من سلوك وزير الأمن القومي ايتمار بن غفير، الذي ترفع تصريحاته الهجومية في وسائل الاعلام منسوب المخاوف والغضب في أوساط الشباب، وحتى الأولاد في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية.

مزيج الخوف والغضب هذا نتيجة تصريحات بن غفير واستلهام العمليات الدموية في نفي يعقوب ومفترق راموت، هي التي تسبب الوضع المتفجر الذي يتأثر به الأولاد والشباب الفلسطينيون من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وسيما "تيك توك"، وهذا كله قبل شهر رمضان، المُتوقع أن تشتعل فيه الأجواء أساسًا في الشارع الفلسطيني.

نحتاج إلى التهدئة وبن غفير يفعل العكس

الحاجة الآنية في القدس هي التهدئة، لكن وزير الأمن القومي يريد الآن أن يدمر المنازل بالجملة، ويستخدم قوات الشرطة التي تعززت في القدس بكثافة مبالغ فيها. الخوف الذي يبثه هذا العمل فقط يؤجج هيجان المواطنين أكثر، بعضه لا يجلب الأمن إطلاقًا؛ وإنما العكس. إليك مثلًا: الحواجز في النقاط غير الضرورية، والتي لا تحمي سكان المدينة اليهود، ولكنها فقط تزيد من الاحتكاك بين اليهود والعرب وبين العرب والقوات الأمنية. هذه اللحظة هناك حاجة إلى تقليص الاحتكاك والتصريحات المهيجة.

في غزة يبدو أنه لن يكون هناك بد في المستقبل القريب من إيقاع ضربة مؤلمة وبشكل مركز، وبطريقة تجدد الردع وتمكن من فترة هدوء أخرى. يبدو أنه من المُمكن الافتراض بأن عملية أخرى هي قيد الإعداد الآن.

بالنسبة لإيران: هذه الأثناء يهتم "الموساد" بالقيام بما يجب بشكل منتظم، من أجل تبطيء عملية التسلح التقليدية وغير التقليدية التي يقوم بها نظام الملالي، والجيش الإسرائيلي مستمر في معركة ما بين الحروب لمنع التمركز الإيراني بالقرب من الحدود ونقل السلاح النوعي إلى حزب الله في لبنان. كذلك التعاون مع الولايات المتحدة في السياق الإيراني ما يزال يجري كعادته، لكن إذا استمرت إسرائيل بوضع اصبعها في عين الإدارة في واشنطن في السياق الفلسطيني والتشريع القانوني؛ فإن هذا من شأنه أن ينعكس أيضًا في إبطاء التعاون الاستخباراتي والتقني الذي تحتاجه إسرائيل كأشد ما تكون الحاجة.

لن يحدث ذلك دفعة واحدة، وإنما ببطء، ومن تحت سطح الارض وبذرائع شتى؛ لكن النتيجة لن تكون لصالحنا. تجدر الإشارة إلى أن نتنياهو يحاول أن يكبح قدر الإمكان شركاءه الائتلافيين، سيما من "القوة اليهودية"، لذلك فقد أدار اقتراح اصحاب القرار الذي طرحه بن غفير على طاولة الكابينت، والذي طلب قيه تأهيل 77 مستوطنة غير قانونية في مناطق الضفة الغربية. نتنياهو صادق فقط على تسعة، لكن هذا لم يُثر انطباع الأمريكيين كما فهمنا من الإعلان الذي نشروه.

ثمة نقطة أخرى؛ يُمكن أن نميز بسهولة أنه وبغطاء من التشريع العاجل، الذي يُراد منه الحد من قوة المنظومة القضائية في إسرائيل، ينجح كل من الوزير بن غفير وسموتريتش في دفع الضم الزاحف في المناطق (ج) في الضفة الغربية إلى أراضي دولة إسرائيل. هذا الضم في حال تطبيقه كاملًا، سيحوّل إسرائيل إلى دولة

أحادية القومية، سيكون فيها بعد سنوات قليلة أغلبية عربية ساحقة، والشعب في إسرائيل يجب أن يكون يقظًا لهذه الحقيقة أيضًا، والتي تؤثر على أمننا القومي لعشرات السنوات القادمة.

* * *

يديعوت: الشهداء الفلسطينيين تحولوا لمصدر إلهام لشبان الضفة و أبرزهم هؤلاء ..

ترجمة: وكالة سما الإخبارية

قالت صحيفة يديعوت أحرونوت، صباح الأربعاء، إن العديد من الشهداء الفلسطينيين أصبحوا مصدر إلهام للشبان في القدس والضفة الغربية والذين يريدون أن يكونون مثلهم. وبحسب الصحيفة، فإنه وخلال برنامج تلفزيوني عرض على إحدى القنوات المحلية في نابلس، سئل الشبان عن الشهداء الذين تأثروا بهم، تحدث الأغلبية عن إبراهيم النابلسي، وشهداء آخرين، ولكن أظهروا إعجابهم الشديد أيضًا بمجموعة "عرين الأسود" التي تنشط في المدينة. ووفقًا للصحيفة، فإنه ينتشر بالضفة مؤخرًا تي شيرت بصور العديد من الشهداء، كما تباع سلاسل بصورهم وأسمائهم، ومن بين أولئك الشهداء داود الزبيدي وشقيقه الأسير زكريا، وعلقم خيري منفذ عملية إطلاق النار منذ أسابيع قليلة في القدس المحتلة ما أدى لمقتل 7 مستوطنين، ومن قبله الشهيد عدي التميمي، وغيرهم، ممن تحولوا إلى مصدر إلهام للفتية والشبان الفلسطينيين.

* * *

رؤساء بنوك إسرائيل: الأموال تغادر البلاد أسرع 10 مرات من المعتاد

حذر رؤساء البنوك الإسرائيلية، وزير المالية بتسلإيل سموتريش، من أن الأموال تغادر البلاد بمعدل أسرع بعشر مرات من المعتاد، على خلفية مخاوف المستثمرين من خطة حكومية لإصلاح النظام القضائي. جاء ذلك، خلال اجتماع في مكتب سموتريش، مساء الثلاثاء، وفق ما نقلت هيئة البث الرسمية. وخلال اللقاء، حذر رؤساء البنوك سموتريتش من أن خطة الإصلاح القضائي تضر بالاقتصاد، وقالوا إن "الأموال تغادر إسرائيل بمعدل عشرة أضعاف المعتاد"، داعين إلى وقف تشريع الخطة. ووصفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الاجتماع بـ"المتوتر"، وقالت إن رؤساء البنوك "حذروا في الإجماع بلغة واضحة وحادة، من الضرر الكبير الذي يمكن أن يسببه الإصلاح القضائي للبلاد، وللاقتصاد الجيد حتى الآن." لكن وزير المالية الإسرائيلي، نفى أن تؤدي الخطة الحكومية إلى الإضرار بالاقتصاد، وقال لرؤساء البنوك "تصريحاتكم هذه هي ما ستؤدي إلى الضرر."

والشهر الماضي، قال محافظ بنك إسرائيل (المركزي)، أمير يارون، لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، إن كبار الاقتصاديين في العالم ومسؤولين في شركات التنصيف الائتماني، حذروه من أن خطة الحكومة قد تدفع

بالمستثمرين إلى الهروب من إسرائيل وتتسبب في تراجع التصنيف الائتماني لإسرائيل. وتشهد إسرائيل حالة من الاستقطاب الحاد والانقسام الشديد، بين الحكومة ومؤيديها من معسكر اليمين المتشدد، والمعارضة الإسرائيلية ومناصريها من اليسار، على خلفية الخطة التي تصفها المعارضة بـ"الانقلاب القضائي"، وتقول الحكومة إنها تهدف إلى إعادة التوزان بين السلطات. والإثنين، تظاهر نحو 90 ألف إسرائيلي أمام مبنى الكنيست (البرلمان) في القدس، بالتزامن مع تصويت ما تسمى لجنة الدستور على التعديلات المقترحة ضمن الإصلاح القانوني الذي تروج له الحكومة.

وأسفر التصويت عن تغيير تشكيل لجنة اختيار القضاة ومنع المحكمة العليا (أعلى سلطة قضائية) من إبطال القوانين الأساسية، وفق موقع i24news الإسرائيلي. وتم تمرير مشروع القانون الذي يهدف إلى تغيير تشكيل لجنة اختيار القضاة، لتكون تحت سيطرة الائتلاف، بأغلبية 9 أعضاء في الائتلاف مقابل 7 أعضاء معارضة في اللجنة، ومن المقرر طرحه لاحقا للتصويت أمام الهيئة العامة للكنيست المكونة من 120 نائبا.
وستفرض عملية الإصلاح المقترحة تغييرات شاملة على الأنظمة القانونية والقضائية، وتقضي بشكل كامل تقريبًا على سلطة محكمة العدل العليا الخاصة بالمراجعة القضائية للقرارات الحكومية، وتعطي الحكومة أغلبية تلقائية في لجنة اختيار القضاة، وفق صحيفة "تايمز أوف إسرائيل."

* * *

تقارير

i24news: المستوى الأمني في إسرائيل يوجّه بتعزيز الشرطة في القدس بـ3 كتائب احتياط

شهدت القدس الشرقية مؤخرا تصعيدا حادا كان أبرز وجوهه ضلوع فتية بعمليات طعن بسكين يسهل لهم تناولها من المنزل دون أن يعلموا أحدا بنواياهم، على ما قال أحد المسؤولين وأجرت المستويات الأمنية في إسرائيل الثلاثاء، تقييما على خلفية تفاقم الأوضاع الأمنية، لا سيما في القدس الشرقية، اتخذت في أعقابه قرارا بتجنيد ثلاث كتائب احتياط من حرس الحدود بغية تعزيز قوات الشرطة في الميدان، وسط توقعات أن تتم الموافقة على القرار بشكل نهائي خلال الأيام المقبلة، وفق تقرير لهيئة البث الرسمية .

تزايدت في الأيام الأخيرة مخاوف الشرطة من تنامي ظاهرة ما أطلقت عليه "إرهاب القاصرين" في إشارة إلى ازدياد انخراط الفتية الصغار (13 و15) بأعمال عدائية ضد الجنود والمدنيين على السواء . وشهدت القدس الشرقية مؤخرا تصعيدا حادا كان أبرز وجوهه ضلوع فتية بعمليات طعن بسكين يسهل لهم تناولها من المنزل دون أن يعلموا أحدا بنواياهم، على ما قال أحد المسؤولين، في حديث إذاعي.

اهتز الشارع الإسرائيلي قبل نحو أسبوعين، بقيام فتى لا يتعدى 13 عاما بالاعتداء بالسكين على والد وابنه في القدس غداة عملية دامية نفذها مقدسي آخر بإطلاق الرصاص على المارة من أمام كنيس "عطيرت أفراهام" في القدس ما تسبب بمقتل سبعة إسرائيليين في احدى أكثر العمليات ترويعا منذ عام 2011 .

أمس الثلاثاء، أشهر فتى (13 عاما) سكينه وضرب بها جندي حرس الحدود داخل حافلة عند حاجز شعفاط أثناء عملية تفتيش روتينية، ما دعا حارس الأمن إلى إطلاق الرصاص الذي أصاب الجندي بالخطأ وتسبب لاحقا بموته .

وأشار التقرير إلى أن التوتر والخلاف يلفان العلاقة بين وزير الأمن القومي ايتامار بن غفير ومفوض الشرطة يعكوف شبتاي حيث أصر الأخير على إرجاء عمليات الهدم قليلا بسبب الشح في عدد رجال الشرطة في المدينة إلا أن بن غفير رفض التراجع ما دفع شبتاي إلى الرضوخ لأمر الوزير.

يشار إلى أن دولا عربية ممثلة بالجامعة العربية حذرت من تفاقم الأوضاع الأمنية في القدس الشرقية والضفة الغربية ومما سيترتب على ذلك من انفلات أمني عام يؤدي إلى نشوب انتفاضة ثالثة وهو ما اتفق على توصيفه والتحذير منه وليام بيرنز مسؤول المخابرات الأمريكي الذي زار المنطقة قبل أكثر من أسبوعين حيث قال بكلماته "إن الوضع الهش في المنطقة والعنف المتصاعد بين الإسرائيليين والفلسطينيين يمكن أن يؤدي الى اندلاع انتفاضة ثالثة ."

* * *

i24NEWS: فرنسا تبحث عن مرشح مناسب لخلافة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس

جاء ذلك في مقالا نشرته الصحيفة بعنوان "فرنسا تبحث عن خليفة لمحمود عباس"

أفادت صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية أن قصر الإليزيه طلب أسماءً للتفكير أو النظر في خلافة رئيس السلطة الفلسطينية، البالغ من العمر 87 عاما، وأكدت أن "الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يريد تغيير بعض الأمور لمواجهة استمرار الجمود في الملف الإسرائيلي-الفلسطيني، الذي يشغله"

جاء ذلك في مقال نشرته الصحيفة بعنوان "فرنسا تبحث عن خليفة لمحمود عباس"، والذي أشار إلى أن "ماكرون استقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بعد اندلاع المواجهات في الضفة الغربية والقدس."

وتابعت الصحيفة، أن ماكرون "طلب من مسؤولي بلاده الحاليين والسابقين سواء لدى السلطة الفلسطينية أو إسرائيل، إعداد قائمة تضم أسماء يمكنهم خلافة الرئيس محمود عباس أبي مازن"، موضحة أن "عباس لا يزال يتمسك بحكمه وتأجيل أي انتخابات تشريعية جديدة خوفا من أن يخسرها حزبه." ونقلت الصحيفة

عن مصدر مقرب من ماكرون، قوله إن "الرئيس الفرنسي يريد أن تدعم بلاده هذه الشخصيات من أجل الوصول إلى الحكم"، مشيرا إلى أنه "منزعج من حقيقة أن لا شيء يتقدم وأنه لا يمكن العثور على أي شخص من حول عباس، بحسب ما أكده اثنان من 15 مسؤولا فلسطينيا."

وقال دبلوماسي فرنسي، إن الرئيس ماكرون طلب منه التفكير في أي من الفلسطينيين يمكنه أن يكون رجل المرحلة، إضافة إلى أولئك الذين لديهم أفكار جديدة للخروج من حالة الشلل الحالية. وقال دبلوماسي آخر لوسائل إعلام فرنسية، "بما أن باريس لا تملك سلطة على السلطة الفلسطينية ، فيجب عليها التنسيق مع الولايات المتحدة بشأن هذه القضية"، لكنه أضاف أنه "من غير المرجح أن تكون واشنطن مهتمة بمساعدة فرنسا."

وبحسب التقرير، فإن ماكرون ملتزم بحل الدولتين، لكنه يرى أنه غير واقعي في ظل التصعيد الحالي للعنف، وقرار إسرائيل تقنين وبناء المزيد من البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، و "عجز" السلطة الفلسطينية .

* * *

خلاف بين مفوض شرطة الاحتلال وبن غفير.. الأخير يصف المتظاهرين بـ"الفوضويين"

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

نشبت خلافات حادة بين وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ومفوض شرطة الاحتلال يعقوب شبتاي، بسبب المظاهرات المناهضة لخطة الحكومة اليمينية بشأن القضاء. وانتقد بن غفير
تعامل الشرطة مع المتظاهرين ضد التغيرات القانونية، ووصفهم بـ"الفوضويين"، واستدعى قائد
منطقة القدس دورون تورجمان للتحقيق معه. وتشهد شرطة الاحتلال عاصفة داخلية عقب توجه بن غفير لتشكيل فريق من كبار ضباطها المتقاعدين لمساعدة قائدها شبتاي، مما يسفر عن اشتداد المواجهة بين الأخير وبن غفير الذي يتهمه بالعجز عن التعامل مع الوضع المتفجر من الاحتجاجات التي تنظمها المعارضة، إلى تفشي الجريمة بين الإسرائيليين.
كشف موقع "إسرائيل نيوز" في تقريره أن "كبار مسؤولي الشرطة هاجموا قرار بن غفير باستدعاء قائد منطقة القدس للتحقيق، ووصفوا الخطوة بأنها "وصمة عار عليه"، مما دفع قائد الشرطة للمسارعة لدعم تورجمان، ومهاجمة بن غفير. ونشر قائد الشرطة بيانا أكد فيه دعمه لقائد منطقة القدس وضباطه، معربا عن أسفه لأن التحقيق معه يجري علنا أثناء عمل قوات الشرطة في الميدان، وليس من خلال تحقيق عملياتي في الأمور التي يتم إجراؤها في نهاية النشاط كما هو معتاد. وأضاف أنه "على خلفية التعامل مع احتجاجات المعارضة، فإن الخلاف بين شبتاي وبن غفير يتصاعد، ووصل ذروته في تشكيل الأخير فريقا من الضباط المتقاعدين لمساعدة شبتاي، رغم عدم طلبه ذلك، حتى أن مسؤولا كبيرا في شرطة الاحتلال اتهم الوزير بأنه

يقترب من الوقاحة."

ليران تمري مراسل صحيفة "يديعوت أحرنوت"، ذكر أن بن غفير ارتأى اختيار وصف جديد للمتظاهرين الإسرائيليين، وهو "الفوضويين"، رغم أن من بينهم جنرالات متقاعدون في الجيش والشرطة وأجهزة الأمن، على رأسهم قائدا الجيش السابقان موشيه يعلون وماتان فيلنائي، وقائد الاستخبارات العسكرية عاموس مالكا، وقائد المنطقة الجنوبية تال روسو، والرئيس السابق لجهاز الشاباك عامي أيالون، والرئيس السابق للموساد تامير باردو، والعديد من كبار المسؤولين الآخرين. وأضاف في تقريره أن "الجنرال يوناتان توليدانو الذي خدم في وحدة التخلص من القنابل في الجيش، وما زال اليوم في قيادة الجبهة الداخلية، لا يشعر بالراحة تجاه اللقب الذي حصل عليه من الوزير الذي كان في السجن، وتم القبض عليه، واليوم يحاول تغيير الدولة بشكل جذري." وتابع: "هذه ليست الطريقة التي يتم بها تغيير القوانين، ولا ينبغي لمجموعة من المجرمين تحديد كيفية سير المحكمة العليا، الوضع صعب، أنا عسكري ولدي ابنان في الجيش، إذا أرادوا اعتقالنا، فليتفضلوا."

أما "يوآف مقاتل المدرعات في الخدمة الاحتياطية، فردّ على بن غفير قائلا إنه أمر محرج أن يكون ذات الوزير هدفًا سابقًا للشاباك، وهو اليوم للأسف وزير للشرطة، يتهمنا بالفوضى نحن الذين نخاف على أمن الدولة، وخدمنا في الجيش عقودا طويلة."

أما موتي المقاتل السابق في سرية هيئة الأركان لقوات النخبة، فأبدى تخوفه ألا يؤدي وصف بن غفير للمتظاهرين بالفوضويين إلى إراقة الدماء، "لأنه عندما ترى الكراهية الصافية لبعض الإسرائيليين تجاه بعضهم، فإن البعض منهم يسعى لإلقائنا في سلة المهملات أو في البحر، إنه أمر مقلق للغاية."

أتيلا شومبلبيه مراسل صحيفة "يديعوت أحرنوت"، أكد أن الرئيس السابق للحركة الأمنية الوطنية الجنرال عاموس مالكا خرج ضد بن غفير، الذي أطلق على المتظاهرين الذين أغلقوا الطرق بأنهم "فوضويون"، مضيفا أن مثل هذا الوصف سيتسبب بزيادة الاحتجاجات، والكتلة الحرجة ستزداد، وستكون هناك أيضًا احتجاجات في الأسبوع المقبل، وستتصاعد. ونقل في تقريره عن الجنرال عاموس أونغر النائب السابق لقائد لواء المدرعات أنه "إذا وصفني يهودي مثل بن غفير بأنني "فوضوي" فهذا شرف لي، مع أننا نواجه حوضًا مكسورًا، كل الصهيونية تقترب من نهايتها، اليوم علينا أن نخرج للدفاع عنها مرة أخرى، وبالتالي سيكون أمامنا صراع طويل."

تكشف هذه المرحلة المتقدمة من تبادل الاتهامات بين الإسرائيليين عن مزيد من الدعوات الصريحة لإعلان التمرد على الحكومة مما يؤكد وجود توجه ضمني لإحراق كيان الاحتلال، وإن لم يقولوها صراحة، في ضوء شيوع أجواء التوتر والاستقطاب فيها بصورة خطيرة، وبات وضعها ضعيفا بما فيه الكفاية لأن يطلق أي شخص النار أو يدهس آخرين، وحينها سيغرق الإسرائيليون جميعًا في الهاوية. وتؤكد هذه المواقف الإسرائيلية أن المظاهرات الأخيرة أشاعت شعورا بين الإسرائيليين مفاده بأن النار مشتعلة، وأنَّ أوضاعهم

الداخلية باتت معقدة، ومخاوفهم متزايدة، لأن في الحكومة الجديدة شخصيات ووزراء يجعلون الأمر أكثر ترويعا وتوترا وصدمة.

* * *